محمد طلعت

حقيقة بورقيبة

أحمد طلعت
دبلوم معهد العلوم السياسية
بجامعة باريس

حقيقة بورقيبة

Bourguiba, Sous Son Vrai Jour

par: A. TALAAT

القاهرة — أكتوبر ١٩٥٩

للمؤلف

١ — L'Evolution de L'Enseignement au Maroc Sous le protectorat Francais.
باريس عام ١٩٥٦

٢ — فرنسا الطاغيه — القاهرة عام ١٩٥٧

٣ — المسلمون فى روسيا — بيروت عام ١٩٥٨

٤ — حقيقة بورقيبه — القاهرة عام ١٩٥٩

إهـــداء

قد لا يسجل التاريخ جهود العاملين فى خدمة القضايا الكبرى لشعوبهم ، وقت قيامهم بهذه الجهود .

ولكن التاريخ لابد فى يوم من الأيام أن يسجل لهؤلاء القادة . . والزعماء أنهم كانوا يعملون من أجل المثل العليا فى صمت . . وفى تواضع . .

الى السيد أنور السادات

السكرتير العام للمؤتمر الاسلامى

أهدى هذا الكتاب تقديرا متواضعا لمحاولاته التى بذلها ، باسم اربعمائة مليون مسلم ليعيد بورقيبة الى الصعيد العربي عندما شارك فى احتفالات تونس بعيد الاستقلال ، ذات يوم من شهر مارس عام ١٩٥٧ . . .

تمهيد

فى بلادنا العربية ، يدور اليوم صراع رهيب بين الحرية والاستعمار . .

صراع يبذل فيه المستعمر كل جهده وأمواله ، ويعاركه الأحرار بكل ما فيهم من صبر وجلد .

وقد شهدت تونس خلال الأعوام القليلة الماضية ، أطراف من هذا الصراع ، وما زالت إلى هذه اللحظة ميداناً له .

ولعل هذا هو مادفع بي إلى وضع دراسة قصيرة أسلط بها الأضواء على تونس ، فى عصر تتزاحم فيه على عقولنا مختلف الثقافات الأجنبية التى لايكاد ينفسح امامها المجال حتى تحاول القضاء على تراثنا وتزييف الحقائق أمام عيوننا .

وقد كنت أريد أن تقتصر صفحات هذا الكتاب على أحداث تونس الداخلية منذ حصولها على الحكم الذاتي فى عام ١٩٥٥ ، إلا اننى نزلت عند نصح بعض الأصدقاء باضافة فصل كامل عن تاريخ تونس وكفاحها ضد السيطرة الفرنسية ، تلك السيطرة التى كان يمكن أن تؤدى بتونس إلى وضع مشابه لوضع الجزائر اليوم ، لولا لطف الله ويقظة التونسيين .

وسوف أعرض بعد انتهاء هذا الفصل إلى الوضع الداخلى اليوم بمافيه من شقاق وانقسام ، ما كان عربي يرجو أن يسمع به .

وليس من شيء يدخل فى نفسي المرارة أكثر من شعورى بأننى مضطر أن أحمل على حاكم عربي ، فى وقت نحن فيه أحوج ما نكون إلى لم الشمل وجبر الصدع .

ولكننى كنت أومن دائماً بأنه لا ينبغى أبداً أن يرتفع اللص إلى مرتبة الشريف ، ويجلس الخائن إلى جانب الوطنى ، بدعوى جمع الكلمة وتوحيد الصفوف .

سأكون صريحاً بقدر ما عانينا من آلام ، قاسياً بقدر ماشهدت عروبتنا من تآمر الاستعمار والمؤمنين به .

وسيأتي وقت قريب ، نرى فيه بلادنا وقد تطهرت من الخيانة والرجعية ، وأصبحت بناءاً واحداً يرتفع صلباً قوياً فى وجه المتآمرين .

المؤلف

القاهرة ١٩٥٩

تونس فى التاريخ

كانت تونس — فى بداية القرن الثامن عشر — مسرحا للفتن والاضطرابات التى لم تنقطع حتى تأسست فيها الأسرة الحسينية ، التى أخذت على عاتقها إعادة الأمن والطمأنينة للنفوس المضطربة فقضوا على الثورات التى يقوم بها الجيش من وقت لآخر لقلب نظام الحكم ، وقضوا على كل العصبيات المسلحة وغير المسلحة التى ترعرعت فى ظل نظام السيادة العثمانية . (١)

وقد أقامت هذه الأسرة نظامها على أساس من الوطنية ساعدها فيه عاملان .

١ — ضعف سلطان تركيا فى تونس حتى كاد أن يكون عديم الأثر .

٢ — تأثر تونس — بحكم موقعها الجغرافى — بتطور أوربا .

الشخصية التونسية

ظهرت الدولة التونسية للوجود ، فاعترفت الدول الأوربية بكيانها ، وعقدت معها الاتفاقات والمعاهدات .

---

١ — تونس وفرنسا

وفى أوائل القرن التاسع عشر وجدت تونس نفسها تستيقظ وتسير فى طريق النهضة العصرية ، فاتجهت إلى إدخال الاصلاحات على مرافق البلاد الحيوية ، وفى مقدمتها إصلاح نظام الحكم بما يتفق والنظام الدستورى السائد فى الدول المتحضرة .

والعجيب هو التشابه الكبير الموجود بين تاريخ تونس ، وتاريخ مصر فى العصر الحديث ، فكل من البلدين آل حكمه إلى رجل تركي مغامر ، لم يلبث أن استبد بالنفوذ ، وجعل الولاية وراثية فى أسرته .

وكما قضى حسين على العصبيات المسلحة وغير المسلحة فى تونس كذلك قضى محمد على فى مصر على العصبيات بغية الوصول إلى الحكم المطلق .

ولئن كانت مصر قبل أسرة محمد على نهبا مقسما بين المماليك ، فكذلك كانت تونس مسرحا لمطامع الدايات والباشوات قبل أسره حسين .

كل من البيتين وثق صلاته بالدول الأوربية ، بقدر ما أضعف الصلة بالخلافة العثمانية وقد رحبت أوربا بصلتها المتينة مع الولايتين العثمانيتين لأنها رأت فى هذه الصلة خير وسيلة لتقطيع أوصال الرجل المريض . (١)

وإذا كان من آثار أسرة محمد على أن ظهرت الوطنية المصرية واضحة المعالم ، فان من آثار أسرة حسين أن ظهرت الوطنية التونسية بارزة الخطوط .

---

١ ــ دائرة المعارف الاسلامية .

لكن القدر أبى أن تواصل هذه النهضة — سواء فى مصر أو فى تونس — سيرها إلى الأمام ، إذ تدخل النفوذ الأوربى عن طريق العجز المالى ، وكما تكون (القومسيون المالى) فى عهد الصادق باى ، كذلك تكون فى مصر (صندوق الدين) فى عهد الخديوى اسماعيل . وتمت فصول المسرحية التى اشتركت فيها فرنسا وانجلترا باحتلال الأولى لتونس عام ١٨٨١ واحتلال الانجليز لمصر عام ١٨٨٢ .

العدو الجديد

بدأ اهتمام فرنسا بشمال أفريقيا فى القرنين السابع عشر والثامن عشر عندما أخذت أسبانيا تهوى من قمة المجد بعد هزيمة (الأرمادا) (١) وبعد ثورة المستعمرات عليها ، وبدء ظهور قوة فرنسا البرية والبحرية .

ومن ثم برز عدو جديد للمغرب العربى ، إذ حلت فرنسا محل أسبانيا فى ميدان السياسة العدائية الذى اجتاح أوربا منذ العصور الوسطى بالنسبة لشمال أفريقيا .

وكانت انجلترا قد تفوقت على فرنسا فى المستعمرات الجديدة فوجدت الأخيرة ميدانا خاليا فى شمال أفريقيا المواجه لشواطئها ومن هنا نلاحظ أن الضغط الفرنسى على شمال أفريقيا كان يزداد بنسبة ما كانت تفقده فرنسا من مستعمرات فى البحار البعيدة (٢)

ولعل أبرز صورة له هى الاتفاقيات التى هضمت من حقوق التونسيين فى هذه الفترة وكانت مقدمه لابتلاعهم فيما بعد ، ففى ٢٣ فبراير سنة ١٨٠٢ عقد اتفاق بين فرنسا وتونس ونص على أن تستمر فرنسا فى التمتع بالامتيازات التى كانت لها (باعتبارها أنفع الدول بالنسبة لتونس . .) (٣)

---

١ ــ انهزام الأسطول الأسبانى أمام الأسطول الانجليزى

٢ ــ الشرق الاسلامى للدكتور حسين مؤنس

٣ ــ نص رسمى

وفى سنة ١٨٣٠ عقد ماتيو MATHIEU قنصل فرنسا فى باردو اتفاق باسم شارل العاشر تاج الملوك ينص فى الفصل الأول على « أن جلالة الباى يتنازل عن القرصنة .. ! !

وفى الفصل الثانى موافقة جلالته على تحريم استرقاق المسيحيين فى بلاده وتعهد أن يحرر كل العبيد الموجودين فيها .. »

وفى سنة ١٨٤٦ زار الباى فرنسا ، فاستقبلته حكومتها كما يستقبل أى ملك لتثبت للعالم أن تونس دولة ذات سيادة ، وليست بولاية عثمانية .

عهد الامان

وبدأ النفوذ الفرنسى يمتد إلى تونس مع الأحداث يوما بعد يوم . ولعل من أبرز مظاهر هذا النفوذ هو تدخل فرنسا لانقاذ يهودى سب المسلمين فى مجمع من الناس فصدر الحكم باعدامه

وقد صدر على أثر هذه الحادثة ما سمى (بعهد الأمان) ومن أهم بنوده :

١ — تأكيد الأمان لسائر الرعية على اختلاف الأديان واللغات والألوان .

٢ — التسوية بين المسلم وغيره .

٣ — لا يجبر الذمى على تبديل دينه ولا يمنع من آداء واجباته الدينية .

٤ — إنشاء مجلس للتجارة أعضاؤه من المسلمين ورعايا الدول الصديقة لتونس للنظر فى قضايا التجارة .

٥ — مساوات أفراد الرعية امام القانون .

٦ — للأجانب حق شراء سائر ما يملك من الدور والأراضى مثل سائر الأهالى بشرط أن يتبعوا قانون البلاد .

وفى إحدى رسائل القنصل الانجليزى فى تونس إشارة إلى أن حكام الدولة التونسية ، أكدوا يمينهم أمام ممثلى الدول الأجنبية بأن يحافظوا على عهد الأمان بجميع شروطه (١)

---

١ — صفوة الاعتبار

الأزمة الاقتصادية

بدأ التدخل الفرنسى صريحا فى شئون تونس بتأليف (القومسيون المالى) ثم تطور هذا التدخل فأصبح يعتمد على القوات المسلحة التى فرضت الحماية الفرنسية على تونس .

ولقد تألف القومسيون المالى بعد أن بلغت ديون تونس لفرنسا وحدها حوالى ١٥٠ مليون فرنك وخشيت أوربا على ديونها فتدخلت تريد المحافظة عليها واقترحت فرنسا تشكيل لجنة مالية من فرنسيين وإنجليز وإيطاليين يرأسها موظف تونسى ، وجعلت مهمتها توحيد الديون ، وتحديد الفوائد ، وإدارة المرافق التى خصصت لهذا الدين ، وفى ٤ إبريل سنة ١٨٦٨ صدر الأمر بتكوين القومسيون المالى وفى الفصل الثانى من هذا الأمر :

(إن القومسيون المالى يقسم إلى قسمين ، قسم للعمل وقسم للتصحيح ..)

وفى الفصل الثالث .

(إن قسم العمل يتألف من عضوين تونسيين يسميهما جلالة الباى ، وناظر مالى فرنسى يسميه جلالته أيضا بعد تعيينه من طرف دوله الامبراطوره . . .)

وفى الفصل التاسع

(إن قسم العمل يتولى قبض جميع مداخيل المملكة من غير أستثناء . . .)

وفى المفصل العاشر

(إن قسم النظر والتصحيح يتألف من عضوين فرنسيين ينوبان عن حملة سندات ديون عامى ١٨٦٣ و١٨٦٥ ومن عضوين إنجليزيين وعضوين إيطاليين ينوبون عن حملة سندات الدين الداخلى . . .)

وبذلك وقعت تونس تحت سيطره الاستعمار الاقتصادى وهيأت نفسها للاستعمار السياسى .

صراع . . . وانتظار . . .

فى الواقع أن المشكلة التونسية بدأت من يوم ان أحتل الفرنسيون الجزائر ، فمن هذا اليوم فرضت فرنسا صداقتها على الباى وأجبرته على الغاء الرق وإحترام المسيحيين ، وقد أقترح الماريشال كلوزال Clauzel وضع أمراء تونسيين على سواحل شمال أفريقيا تحت إشراف فرنسا ولكن فيليب لويس لم يشجع هذا الاقتراح .

وفى الفترة الممتدة ما بين عامى ١٨٣٠ و ١٨٨١ كانت فرنسا تمنع الأسطول العثماني من الاقتراب من الشواطىء التونسية .

كتب السياسى الفرنسى المؤرخ جيزو Guisot (ان الأسطول التركي يخرج فى كل سنة تقريبا من بحر مرمرة ليقوم بتهديد على الشاطىء التونسى ولكننا نريد المحافظة على الحالة الراهنة وفى كل مرة يقترب فيها الأسطول العثماني من الشاطىء التونسى ، تزحف السفن الفرنسية نحو هذا الشاطىء ومعها أمر بحماية الباى من أية محاولة غزو تركية . . ! !

ولما فشل الباب العالى فى استرجاع نفوذه عن طريق القوة لجأ إلى الميدان الدبلوماسى فأصدر للباى مراسيم التولية إلا أن فرنسا كانت لا تعترف بهذه المراسيم وتعدها حبرا على ورق (١)

وفى سنة ١٨٦٤ حينما هبت ثورة ابن غذاهم ضد الباى ، أراد السلطان التدخل بأن جلب جنوداً وقوات بحرية فوضت فرنسا بعض جيوشها لتراقب من ميناء (تبسة) وأنذرت بأنه (إذا تدخل جنوده فى الولاية ، فان الجنود الفرنسيين يسبقونهم إليها . .)

لقد انتظرت فرنسا نصف قرن لتقوم بعملية الاستيلاء على تونس إذهى ترى الغرام حدود طبيعته تفصل بين تونس والجزائر كل من القطرين امتداد للاخر ، فى القطرين نفس الأجناس ، ونفس التقاليد ، ونفس القصائد .

وانطلقت الاشارة الرسمية حين قال جول فيرى Jules Ferry فى مجلس النواب الفرنسى يوم ٥ نوفمبر ١٨٨١

(إن المسألة التونسية قديمه كالمسألة الجزائرية . إن تونس هى مفتاح دارنا فى شمال أفريقيا ، ولا يمكننا أن نترك هذا المفتاح يقع فى أيدى غيرنا)

---

1 - L'AfriQue - H· Bidou - La France Coloniale

تونس للبيع ..!

انعقد مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ لوضع التسوية السلمية للنزاع الروسى التركي حول البلقان ، وكانت المسألة التونسية بعيدة عن جدول أعمال المؤتمر ، ولكنها بحثت فى أروقته مثل أغلب المسائل الرسمية .

وأعطيت تونس لفرنسا فى مقابل سكوتها على تصرفات انجلترا فى قبرص .

وكان بسمارك داهية ألمانيا يشجع اتجاه فرنسا إلى الأبعاد النائية فى الشرق كي يخلو الجو الأوربي أمام السياسة الألمانية ، فكثيرا ما كان يقول للسفير الفرنسى (إن الفاكهة التونسية قد نضجت وقد حان الوقت لاقتطافها ، هذه الفلة الأفريقية قد تفسد أو يسرقها الغير إذا تركتموها طويلا فوق الشجرة ..!)

وفى هذه الأثناء كان سالسبورى يقول لوزير خارجية فرنسا (انكم لا تستطيعون أن تتركوا قرطاجنة بين أيدى البرابرة) .

هكذا بيعت تونس فى أروقة مؤتمر برلين من قبل انجلترا وألمانيا والشعب التونسى لايعلم شيئا عن هذه المداولات السرية ، لأنه مشغول بما يجرى فى الداخل عما يجرى فى الخارج ، وهكذا

استطاع وزير خارجية فرنسا أن يقول لسفيره فى تونس (إن فرنسا تستطيع الآن بسهولة أن تحقق حمايتها على تونس) .

منافسة

اشتد طمع الايطاليين والفرنسيين فى تونس فاشتد الصراع بين القوتين ، روسطان وماتيو (١)، ودخلت الشركات الايطالية والفرنسية فى منافسة حادة .

الايطاليون يتوافدون على تونس بكثرة حتى بلغ عددهم عشرون ألفا . . . كل من الحكومتين تسعى لتأسيس المؤسسات المتنوعة من مدارس ومستشفيات وغيرها .

واستطاعت إيطاليا فيما بين عامى ١٨٧٩ و ١٨٨٠ أن تزلزل النفوذ الفرنسى فى تونس وأن تهدد مصالحها وتضع فى طريقها العقبات الجمة . وقد أحست فرنسا بشدة الخطر الايطالى حين استطاعت الحكومة الايطالية أن تستميل اليها الحكومة التونسية وأخذ القنصل الايطالى يحدث حكومته عن الحروب البونية ، وكان يطالبها بالعمل المتواصل حتى تكون قرطاجنة لايطاليا الفتاة ، وريثة روما العظيمة . (٢)

وجاء الى مسرح السياسة الفرنسية جول ميرى فانتظر الفرصة المناسبة للتدخل فى تونس بل سعى لخلق هذه المناسبة فصدرت

---

١ — روسطان سفير فرنسا وماتيو سفير إيطاليا

٢ — La France Coloniale

الأوامر الى عملاء فرنسا فى الجزائر بتدبير المكيدة ، حتى لا تبدو فرنسا فى نظر العالم دولة معتدية ، بل دولة ترد العدوان الذى وقع على رعاياها وتدفع الضر الذى لحق بمصالحها .

وكانت ادارة السكة الحديدية التى تربط بين (بون) و (جويلا) تستخدم عددا كبيرا من العمال الأجانب ، من أسبان ، وايطاليين ، ومالطيين وكانت خطة الاستعمار أن يذبح عدد من هؤلاء العمال ، ثم تلصق التهمة برجال القبائل التونسيين ويتخذ هذا الاتهام حجة للقيام بحملة تأديبية على أراضى الباى . ونفذت هذه المؤامرة ؛ وراحت الصحف ووكالات الأنباء الفرنسية تحث على ضروة الانتقام لدماء هؤلاء الأبرياء ؛ وتؤكد فى الوقت نفسه أن رجال القبائل التونسية لا يعترفون بسلطان الباى ولا يدينون بالولاء له لتخلص من ذلك الى تأكيد واجب فرنسا فى تأديب هؤلاء العصاة والانتقام منهم . . ! !

وفى غضون هذه الأحداث ؛ كان قناصل الدول الأجنبية يوالون النصح للباى بالتزام جانب الاعتدال ؛ فعرض على فرنسا أن يجرد حمله قوامها خمسة آلاف رجل لقمع أعمال السلب وتأديب العصاه الذين يغيرون على الحدود الجزائرية ، كما أبدى استعداده لدفع التعويض اللازم لأسر القتلى .

وكان الباى كريماً الى أبعد حدود الكرم ، ولكن أسطوره الذئب والحمل تكررت مره أخرى ، اذا كانت نية العدوان والغدر قداختمرت فى رأس رئيس الحكومة الفرنسيه فأدخل فى روع ممثلى الأمة فى البرلمان أن العمليه لاتتجاوز حد تأديب

القبائل الضاربه على الحطود التونسيه — الجزائريه .

وفى ٢٤ ابريل ١٨٨١ ، عبر الحدود التونسية طابوران ، يمم أولهما شطر العاصمة واتجه الآخر نحو (الكاف) ، فى الوقت الذى أقتحمت فيه بعض وحدات الأسطول الفرنسى ميناء (بنزرت) وأنزلت على البر عده فصائل لاحتلال المدينة .

حدث كل هذا دون سابق انذار أو اعلان حرب ، كما فعلت فرنسا من قبل فى الجزائر . ومادار بخلد الشعب التونسى ، حينما دخلت الجنود الفرنسية عاصمة البلاد ، أن هذه قوات احتلال ، بل أعتقد كثير من الأهالى أنه مجرد استعراض عسكرى تقوم به قوات دوله صديقة حليفة لا معتديه أثيمة . . ! !

وأعجب من ذلك (١) أن أفراد قبيلة الكروميز الذين أدعى الاستعمار أنهم سبب الحمله ، قد انضموا لصفوف الفرنسيين كجنود مرتزقة ، يصرف لكل واحد منهم فى اليوم عشرون قرشا .

ومع أن القيادة الفرنسية لم تكن بحاجة الى عون ، فقد أصدر الأسقف الكاثوليكى أمراً الى جميع المبشرين ورجال الدين بالتحرك مع جيش الغزاه .

وكان لابد من السير قدما حتى تتلافى فرنسا ما يمكن ان يطرأ من تعقيدات أو اعتراضات دوليه .

---

١ — شمال افريقيا — اخترنا لك .

وقد طلب الباى وقت ذاك وساطة الدول الموقعه على معاهدة برلين، ولكنها كانت صرخة فى واد ، فلم يرتفع في وجه الدولة المعتدية صوت أحتجاج واحد ، ولم تبادر دوله واحده الى نجدة الشعب التونسى فى محنته .

فلما تبدد الأمل فى المساعدة الخارجيه ، اضطر محمد الصادق، باى تونس الى توقيع أتفاقيه الحمايه التى فرضها القائد الفرنسى عليه فى قصر (باردو) يوم ١٢ مايو ١٨٨١ .

ولم يستح الاستعمار الفرنسى بل أذاع غداة توقيع الاتفاقيه أن باى تونس الذى دأبت حكومة باريس على معاملته معامله الصديق قد أصبح حليفا لفرنسا بعد التعاقد الذى تم بينه وبينها . . .

واعتبر بعض الناس هذا النصر الذى أحرزته فرنسا ، كافيا لمحو آثار الهزيمة التى لحقت بالجيوش الفرنسية على يد الألمان قبل عشر سنوات . . .

الحقائق

قلنا فيما سبق أن فرنسا دبرت حادث مذبحة عمال السكه الحديدية ، تبريرا للاعتداء على حرية الشعب التونسى ، غير أن هذا الاعتداء كان يستند فى الحقيقه إلى أسباب عدة ودوافع مختلفه ومنها أسباب اقتصادية، واستراتيجيه، وسياسيه ، وصليبيه.

كانت تونس تدعى فى عهد الرومان (صومعة الغلال التى تمون روما) فلا عجب أن تكون قبلة الطامعين ومحط الآمال ،

فالحاصلات الزراعية التى تنتجها الأراضى التونسية خليقة بان تسيل لعاب الاستعمار الأوربي الذى يسعى وراء الأراضى البكر أينما وجدت ، طوال القرن التاسع عشر .

وكانت أهم الحاصلات الزراعيه التونسية القمح والشعير والذرة والفول والبطاطس والتبغ والكروم والزيتون والبلح والموالح . . .

والتربه التونسية غنيه بما فى باطنهامن معادن أهمها الفوسفات الذى يعتبرالثروة المعدنيه الرئيسية فى البلاد ثم الحديد والرصاص والزنك . .

وفى سنة ١٨٨١ كان عدد أشجار الزيتون في تونس نحو ٩ مليون شجرة فقفز هذا العدد خلال عام ١٩٤٩ الى ٢٣ مليون شجرة ، يستخرج منها مائة ألف طن من زيت الزيتون .

وقد صدر من الموالح خلال عام ١٩٤٩ أكثر من ٢٨ مليون طن كما صدر من النبيذ ٥٣ ألف قنطار ، ونحو ١٢ ألف قنطار من التبغ .

وتتصدر بريطانيا قائمة مستوردى الحديد من تونس ، اذ تبلغ نسبته ٦٥ ٪ من مجموع الانتاج ، وتليها الولايات المتحدة

النظرة العسكرية

لا ريب أن موقع تونس على ساحل البحر المتوسط ، وقرب شاطئها من جزيرة صقليه والساحل الجنوبي الايطالى ، يجعل القطر التونسى مركزاً استراتيجيا على جانب عظيم من الخطورة ،

فالدولة التى تقع على الساحل التونسى ، تستطيع فى حالة الحرب التحكم فى المنطقة الوسطى من البحر المتوسط ، وقطع الطريق على الوحدات البحرية التى تنتقل من شرق البحر الى غربه وبالعكس . . .

ولما كانت بريطانيا ترابط عند مدخلى هذا البحر ، في كل من جبل طارق وقناة السويس ، كان احتلال تونس فى نظر فرنسا صمام الأمان لأسطولها الحربي ؛ فى حالة وقوع نزاع مسلح بينها وبين بريطانيا ؛ وتقديراً لهذا العامل الاستراتيجى ؛ حرصت فرنسا على الاستئثار بتونس والسيطرة على ميناءها الحربي الحصين . . (بنزرت)

عودة الصليب

تعتبر فرنسا منذ قرون ، حامية المسيحية وابنه الكنيسة الكاثوليكية البكر ، واذا كانت الجمهورية الثالثة قد أعلنت فصل الدين عن الدوله ، فان عقيدة الكثلكة ظلت راسخه فى أعماق قلوب الفرنسيين ، متأصله فى نفوسهم ، تكشف عنها تصريحات الزعماء ورجال السياسة كلما جدت مناسبة ، وتدل دلاله صريحة على ماتنطوى عليه قلوب الفرنسيين من عداوة صريحة للاسلام والمسلمين . .

وهذا جورج بيدو ، وزير خارجية فرنسا وزوجته رئيسه جمعية أصدقاء صهيون بفرنسا — يقول غداه خلع سلطان مراكش فى صيف ١٩٥٢ ، حين صارحه بعض الصحفين باستنكار هذا

التصرف فى بلد مسلم فى اليوم الذى يحتفل فيه المسلمون بعيدهم الاكبر — يقول رداً على هذا الاستنكار (يعز على أن أرى الغلبه للهلال على الصليب . . . فدعوني — أيها السادة — أحلم ببيت المقدس) .

ولولا أن فى بعض ما مضى من تاريخ فرنسا والعرب ما يخزى وزير الخارجية ، لقال يومئذ ، (دعوني أيها السادة — اذكر ما أصاب مليكنا القديس لويس التاسع منذ بضعة قرون على أيدى أولئك العرب فأحاول الثأر له من ملك عربي مرغ أجداده تاج فرنسا فى الوحل .)

. . وللسياسة نظرة

انتهت الحرب السبعينية بزوال الامبراطورية الفرنسية الثانية وهزيمة جيش فرنسا — الذى كان يعتبر حتى ذلك الحين أقوى الجيوش البرية فى أوربا — على يد بروسيا (ألمانيا) التى كانت تعد فى ذلك العهد دولة ناشئة من الدوجة الثالثة فى القارة .

وإختلت الموازين فى فرنسا على أثر هذه الهزيمة المنكرة ، فظهر فيها عدد من القواد والساسة يدعون إلى الأخذ بالثأر وتجديد العسكرية الفرنسية التى تقوضت أركانها . . .

وكان بسمارك مستشار ألمانيا الحديدى على علم بهذه الاتجاهات ولم يكن له هم إلا أن يجنى ثمار انتصاره على فرنسا وما أعقبه من توحيد دويلات ألمانيا وممالكها تحت تاج الامبراطور البروسى غليوم الأول .

وكان بسمارك داهية السياسة العالمية فى وقته ، فأحاط أمن بلاده وسلامتها بسلسلة من المعاهدات والمحالفات ، وعمل من وراء ستار على تشجيع فرنسا على الخروج من عزلتها الأوربية ، لتولى وجهها نحو المستعمرات ، فيما وراء البحار ، حتى يستبقى نفوذه وسلطانه على الدول الأوربية . .

ومن هنا تغاضى فى مؤتمر برلين عن المساومات التى كانت تجرى فى الأروقة بين وزيرى خارجية فرنسا وبريطانيا .

فوجدت فرنسا فرصتها الملائمة ، لتستعيد مجدها السالف ؛ فأرسلت جيوشها لغزو تونس . . .

العرب لا يستسلمون

تمت الحملة دون إعلان حرب ووقعت المعاهدة تحت أفواه المدافع ولكن اذا كان الباى وحاشيته قد وقعوا هذه المعاهدة ، فان الشعب التونسى قاومها بكل ما لديه من قوة رغم ضعفه وشنها حرب عصابات ، ضد قوات الاحتلال الباغية وقد انطلقت شرارة الثورة فى الجنوب والوسط حينما راجت الأخبار بأن إنذاراً وجه من سلطان تركيا ، فسحبت فرنسا بعض فرقها من تونس ، وبأن جيشا تركيا قادم لنجدة التونسيين .

كان حامل لواء الثورة هو على بن خليفة أحد رجالات الدولة التونسية البارزين ، وكثيرا ما كلفته الحكومة التونسية فى المهمات الجليلة (١)

أما مركز الثورة فهو (صفاقس) التى اشتهر أهلها بوطنيتهم الصادقة منذ زمن بعيد .

كانت الثورة عارمه فى هذه المدينة فقد هاجم الأهالى الحى الأوربي وجرحوا نائب القنصل الفرنسى فانسحب هو والفرنسيون وبقية الأجانب إلى سفنهم الراسية فى الميناء . ولم يلبث لهيب الثورة أن امتد إلى (قابس) و (الجريد) و (قفصة) وغيرها .

---

1 - LA . Frnce Coloniale

اما فى (زغوان) فقد أحاط الثوار بمعسكر الفرنسيين ، وقطع بعضهم قناة المياه التى تصل إلى تونس فنضب الماء من صهاريج المدينه وأوشك الباى أن يتنازل عن العرش لولا أن الفرنسيين صدوا حملات الثوار على زغوان ، وأصلحو قناة المياه فى ١٧ سبتمبر ١٨٨١ . وفى (حيدره) هجم جماعه من الفرسان التونسيين على فرقه من الخياله الفرنسية خارجه من (تبسه) فصدوا بعد أن قتل منهم خمسون فارسا وجرح كثيرون .

وبالقرب من (ماطر) ، لقى الثوار الفرقه الفرنسية التى خرجت من (الكاف) فهزمتهم فى أوائل أكتوبر ١٨٨١ .

أما فى (باجه) فقد حاول فدائي تونسى طرح النار بجوار البارود ، والزخائر الحربية الفرنسية فقبض عليه وحكم عليه المجلس الحربي — الذى حاكمه — بالاعدام ، فإعدم فى الساعة الثانية صباحا من غره يونيو ١٨٨١(١) .

لم يكن الثوار يحاربون الفرنسيين وحدهم بل كانوا يحاربون الجيوش التونسية أيضا .

ففى ٢٨ سبتمبر ١٨٨١ هزم الثوار الجيوش التونسية مرتين وغنموا منها مدافع وبعض الآلات الحربية .

---

١ — العدد ٧٠ جريدة العصر الجديد — العدد ٨٣

الجيوش تعود

قبل أن تندلع نار الثورة التونسية كان قسم من الفرق الفرنسية (عشرة آلاف مقاتل) قد استدعى لفرنسا تحت تأثير الرأى العام الفرنسى الذى تأثر للموتي الفرنسيين فى تونس من جراء الحملة عليها ، بالاضافة إلى محاولة تهدئه الموقف الناشىء عن إعلان تركيا إرسال جيش لنجده تونس كما قدمنا .

ثم أرسلت فرنسا أسطولها إلى ميناء (صفاقس) فى أوائل يوليو لاخماد الثورات العاتيه التى انتابت تونس .

وباشارة من الجنرال جارنو Garnault أخذت المدفعية الفرنسية تلقى بقنابلها على المدنية الباسله .

وفى ١٦ يوليو نزلت القوات الفرنسية إلى البر وإشتبكت مع التونسيين فى معارك دامية فوق السطوح وفى الشوارع والأزقة .

احتلال القيروان

إهتم الفرنسيون أبلغ الاهتمام بمدينة القيروان فقصدت إليها ثلاث فرق حيث توقعوا مقاومة كبيرة على غرار ما حدث فى صفاقص لأنهم يعدون القيروان مقر التعصب الاسلامى ! !

ولكن الذى حدث هو مقاومة يسيرة أعقبها الاستيلاء على المدينة المقدسة عند عرب تونس لما تحتويه من مقدسات دينيه .

ولما تحقق لفرنسا النصر الكامل ، لم تكتفى بمعاهدة باردو

ففرضت معاهدة (المرسى) وعقدتها مع على باى فى ٨ يونيو ١٨٨٣ وفى هـذه المعاهدة تكفل جلالة الباى باجراء الاصلاحات الادارية والقضائية والمالية التى ترى الحكومة الفرنسية فائدة من إدخاله(١) .

وبذلك إستطاعت فرنسا أن تتدارك ما نسيته فى معاهدة باردو فجعلت لنفسها حق التصرف فى أخص أمور تونس ، وإتخذت من هاتين المعاهدتين سدا يحول بين تونس وبين أى إصلاح يريده أهلها .

---

1 - LA Tunisie - Doc · FranÇaise

الحكم الفرنسى

اتبعت فرنسا مع تونس سياسة المكر والدهاء مستفيدة من تجاربها السابقة وخصوصا تجربتها مع مصر ، لهذا أرادت أن تتظاهر باحترام التقاليد التونسية والأوضاع التى كانت قائمة قبل الحماية .

لقد استطاعت فرنسا أن تكسب الوالى إلى صفها فحارب جنوده النظاميون إلى جانب جنودها تحت قيادة ولى العهد التونسى .

وقد أدت هذه السياسة إلى هدوء الحالة فى تونس .

وهناك حقيقة يجب ألا تغيب عن بالنا وهى أن السياسة الفرنسية فى داخل البلاد تناقض ما قررته الحكومة الفرنسية وكان أكبر عامل فى هذا التناقض هو المقيم العام (بول كامبون) الذى اشتهر بمهارته الادارية فى تونس ففرض على تونس اتفاقية المرسى واستدرج الحكومة الفرنسية للموافقة عليها ثم جعل منها أداة للقضاء على الحكم الذاتي التونسى ولانشاء إدارة حديثة يتمكن بواسطتها من حكم البلاد حكما فرنسيا مباشرا فيتصرف فى الميزانية كيفما شاء ، ويبدأ فى سياسة تنمية الجاليه الفرنسية ، بتشجيع الهجرة ، ومنحهم الوظائف العامة والأراضى الخصبة ويسرع

إلى تقسيم الثروة المعدنية على الشركات الفرنسية .

وإذا كان جول فيرى بطل الاحتلال الفرنسى لتونس ، فان بول كامبون هو المستعمر الأول لتونس ، وبعد أن كان عدد الفرنسيين ٣٥٠٠ سنة ١٨١٦ نجد عددهم يصل إلى أكثر من عشرة آلاف عام ١٨٩١ ، وهذه الجالية تتألف فى أغلبها من صغار التجار والموظفين وممثلى التجارة ، والعمال المنتمين لمختلف الصناعات وفى كثير من الحالات كان هؤلاء يستدعون من فرنسا (١) مع عائلاتهم .

حكام تونس

واصل البيات حكم تونس تحت ظل النفوذ الفرنسى مثلما كان من أمر أسره محمد على فى عهد الاحتلال الانجليزى وقد انتخب بعد الصادق باى ، على باى (٢) فى ٢٨ أكتوبر .

كانت سلطة الباى غير محدودة وغير مراقبة .كان هو القاضى الأعلى لرعاياه . كلماته أوامر وكتاباته قوانين ، ثم لم تلبث هذه السلطة أن ضاقت بعد أن أجبر الباى بواسطة فرنسا على الغاء الرق وبعد أن أجيز للاجانب حق امتلاك الأراضى وبعد أن جعلت المالية تحت إشراف الدول الأوربية،غير أن أكبر ضربة حددت

---

1 - La France Coloniole

٢ — كان ملوك تونس كملوك انجلترا يحكمون بالوراثة والانتخاب

من سلطة الباى هى معاهدة باردو (١) ومعاهدة المرسى (٢) التى عقدها على باى مع المقيم العام كامبون والتى خولت للفرنسيين حق الفيتو فى أى قرار يصدره الباى .

سلطة المقيم العام

أسندت مراقبة الأوامر العلية (المراسيم الملكية) إلى المقيم العام الفرنسى الذى هو نائب دولة الجمهورية الفرنسية فى تونس وهو الذى يشرف على جميع المسائل الاقتصادية والأمن العام ، إذ يحكم الفرنسيين والتونسين جميعا .

إن سلطات المقيم ، كانت مطلقة الى حد الاشراف على الشئون الخارجية ، وعلى أوامر الباى التى لاتصبح نافذة المفعول الا اذا أشر عليها المقيم العام الفرنسى .

حياة نيابية . . ! !

فى سنة ١٨٩٦ ألغت فرنسا المجلس التشريعى الذى كان يمثل البلاد وأحلت محله مجلس صورى بحت أسمته المجلس المشورى وجعلته خاصا بالفرنسيين المقيمين فى تونس وكان الغرض من تأليف هذا المجلس هو تنسيق جهود الجالية الفرنسة وجهود حكومة الباى لاستنزاف أموال البلاد وثرواتها ، وكان هذا المجلس يضم عددا من الفرنسيين تعينهم السلطة الفرنسية من أعضاء غرفتى

---

١ — ١٢ مايو ١٨٨١

٢ — ٨ يونيو ١٨٨٣

التجارة والزراعة والموظفين وأصحاب المهن الحرة . (١)

وأوجدت فرنسا فى تونس محاكم فرنسية إلى جانب المحاكم التونسية، وعمدت الى سياسة الغزو الثقافى التى قدروا انها سوف تمكنهم من السيطرة الفعلية على تونس ، اذ اعتقدوا أن العربي اذا تعلم لغتهم الفرنسية يصبح أقل تعصبا وأكثر مرونة ! !

ولم تشجع السلطة الفرنسية الصناعات التونسية التى كانت موجودة قبل عهد الاحتلال بل حرصت على ابقائها على حالها لتقضى نحبها أمام منافسة البضائع الفرنسية التى اكتسحت الأسواق الداخلية .

وكان هدف فرنسا الاستعمارية هو المحافظة على تونس كسوق تجارى لما تنتجه المصانع الفرنسية ولذلك سهلت دخول الواردات الفرنسية وحصلت على المواد الخام التونسية بأرخص الأسعار .

أما الثروات المعدنية التى هى من حق التونسيين وحدهم ، فقد سلمت الى شركات احتكار فرنسية . ولو لقى التونسيون تشجيعا حكوميا لكان لهم شأن آخر فى ميدان الصناعة .

السياسة الاقتصادية

ان سياسة فرنسا الاقتصادية ترتكز على النظام الجمركي الذى

---

١ — تونس وفرنسا .

سنته فى البلاد حتى تجعل منها سوقا لمصنوعاتها شأن كل دولة استعمارية مع مستعمراتها .

ان فرنسا وجهت عنايتها لهذه الناحية منذ البداية .

ولما كانت رغبتها الاقتصادية تتعارض مع ما كان يربط تونس من اتفاقات تجارية مع الدول الأخرى ، وتتعارض مع روح معاهدة باردو ، فقد اتفقت مع هذه الدول على التنازل عن حقها فى التساوى معها فى كل الامتيازات الجمركية .

وبذلك اتسع المجال أمام نفوذ فرنسا الاقتصادى وقضى على استقلال تونس الجمركي .

الاراضى

تقدر أملاك الدولة التونسية الخاصة قبل فرض الحماية بمساحة لا تقل عن مليون هكتار كان للاهالى حق استغلالها[1] وقد وضع الوزير خير الدين برنامج الاصلاح الزراعى لتوزيع الأراضى على الفلاحين ، ونفذ البرنامج فى منطقة زغوان بصفة خاصة . وقد بادرت حكومة الاحتلال بانتزاع ملكية هذه الأراضى من أيدى الفلاحين التونسيين وتركت لهم فى البداية حق استغلالها ثم لم تلبث أن طردتهم منها وأقرت فيها مكانهم أبناءها من المعمرين الفرنسيين .

---

(١) تونس وفرنسا .

ومن جملة القوانين التى اصدرتها السلطات الفرنسية كوسيلة لانتزاع الأراضى من أيدى العرب ، القانون العقارى الصادر بتاريخ يوليو ١٨٨٥ وهذا القانون يقتضى تنظيم ملكية الأرض وتسجيلها بعد أن تنظر فى أمرها محكمة مختلطة تتكون من ثلاثة قضاة فرنسيين واثنين من التونسيين والحكم الذى تصدره هذه المحكمة فى تحديد الأرض وملكيتها هو حكم نهائي لا يقبل الاستئناف .

كما استولت فرنسا على أكثر من مليون هكتار من أراضى الغابات وأدخلتها ضمن أملاك الدولة الخاصة .

وأوقاف المسلمين أيضاً لم تسلم من الاعتداء الفرنسى ، فقد صدر أمر بتاريخ ١٣ نوفمبر ١٨٩٨ يفرض على إدارة الأوقاف أن تسلم سنويا إلى (ادارة الاستعمار) جزءاً من أراضى الأوقاف العامة لا يقل عن ألفى هكتار ، على أن يتم نقل الملكية دون اشهار ، حتى لا يفطن الشعب التونسى الى هذا السلب المقيت[1] .

الحريات العامة

كانت تونس المستقلة تتمتع بحرياتها العامة ، ولكن فرنسا قد عمدت بمجرد فرض الحماية عليها ، الى القضاء على كل الأنظمة

---

(١) هذه تونس

الدستورية التونسية ومن بينها القوانين التى تتضمن الحريات العامة .

فأصدرت سلسلة من التشريعات قضت بها على هذه الحريات .

وفيم يخص الصحافة صدرت قوانين تحول دون أنشاء صحافة قومية حرة . وكان أول هذه القوانين الأمر الصادر فى ١٤ اكتوبر ١٨٨٤ وهو الذى يخول لسلطات الاحتلال حق تعطيل الصحف ، بمجرد صدور قرار ادارى ! ويفرض على المخالفين عقوبات صارمة . كما تضمن هذا الأمر الزام أصحاب الصحف بدفع ضمان مالى كبير ، مما أدى الى تعطيل جميع الصحف التونسية التى كانت تصدر فى ذلك الوقت ، ماعدا جريدة (الحاضرة).

الحركة الوطنية

عرضنا فى الصفحات الفائتة من هـذا الكتاب إلى تاريخ الغزو الفرنسى والتطورات التى أدخلتها فرنسا على تونس حتى كبلتها بالأغلال وجعلتها فى فلكها تدور .

وخلصنا إلى أن تونس قد أمست مستعمرة تغزوها الثقافة الفرنسية على حساب الثقافة العربية ، وتيلاشى جيشها الوطنى ليحل محله جيش فرنسى يضم جنوداً تونسيين تغلق أمامهم أبواب التقدم .

الأراضى التونسية الخصبة تغتصب من أهلها العرب وتوزع على الفرنسيين الدخلاء ... Les Colons

الموارد التونسية والثروات الطبيعية تحرم منها الخزينة التونسية وتوزع حقوق استغلالها على الشركات الأجنبية . . .

طابع الادارات الحكومية يصبح أوربيا يكاد يقضى على الطابع القومى العربي

التونسيون يحرمون من حرياتهم العامة ، كحرية الصحافة ، والاجتماع . . .

الجاليات الأجنبية تنمو نمـوا خطيراً نتيجة للسياسة التى سار عليها المقيمون الفرنسيون . . .

الرقابة الفرنسيه القاسية تمتد لكل مرافق الحياة تقريبا ...

ولكن . . .

ولـكن هل شهد الشعب التونسى كل هـذا الاعتداء على معالم قوميته وسكت . . ؟

وهل رضى الضيم . . وأستسلم لليأس ، أو هادن سلطـات الحمـاية . . ؟

كلا . . فصفحات التاريخ حافله بألوان الجهاد الشعبى ، ناطقة بضروب الجرأة والبطولة ، والاستهانة بأساليب التشريد والنفى والتعذيب .

لقـد آمن التونسيون بأنه ما أستحقت أمـه أن تعيش إذا أستكانت للذل ، ورضيت بالهوان ، ولانت قناتها للمستعمر الغاصب وإنمـا الأمم الحيةهى التى تكافح وتستميتفى الدفاع عن حرياتها وفى سبيل أسترداد حقوقها المسلوبة .

ولقد بدأت نذر الثورة العامة تظهر فى الأفق التونسى لأول مره عام ١٩١١ ، وكان سببها المباشر قيام السلطـات الفرنسية بتنفيذ مشروع خط حديدى ، يمروسط مقـابر المسلمين فرأى التونسيون فى هـذا العمل إنتهاكا لحرمةموتاهم ، وإستبد الغضب بأهل العاصمة ، فلم يلبث الاحتجاج الرصين ان تطور إلى هياج

شعبى ، وقامت المظاهرات الصاخبة بقيادة شخص يدعى (حار جار) لتحول بالقوة دون تنفيذ المشروع ، فما كان من السلطات الفرنسية إلا أن جردت سيف البطش والقسوة ، وقبضت على الزعيم الشعبى ، ثم أستحضرت من الجزائر مقصلة خاصة لقطع رأسه .

وكانت نتيجة ذلك أن أستمر إعلان حالة الطوارئ فى البلاد منذ ذلك التاريخ حتى عام ١٩٢١ ، ثم أنتهت الثورة أخيراً بخضوع السلطات الفرنسية لمطالب الشعب التونسى ، وعدلت عن أحتراق المقبرة

وفى سنة ١٩٢٣ أى بعد خمس سنوات من أنتصار قوات الحلفاء على دول أوربا الوسطى فى الحرب العالمية الأولى ، وبعد إعلان مبادىء ولسون ، والوعود التى بذلت للشعوب المغلوبة على أمرها بتخويلها الحق فى تقرير مصائرها ، وبعد أن غرست هذه المبادىء فى قلوب النشىء فى مختلف المدارس التونسية ، وصار تحقيقها أمل الشعب ، بعد ذلك كله ، نكثت فرنسا عهدها ! وأنكرت على التونسيين حقهم فى الحرية ، فقامت ثورة مسلحة بزعامة شاب تونسى يدعى (بن زديره) كان يخدم فى صفوف الجيش الفرنسى ، ويؤمن بأن فرنسا أم الحريات ، فلما لمس الغدر وعدم الوفاء بما قطعته سلطات الحماية من عهود للشعب أنقلب عليها وشهر سلاحه ضدها ، وقام على رأس مظاهرات ضخمة يطالب بحقوق تونس المشروعة ، فما كان من السلطات الفرنسية إلا أن لجأت إلى أشد وسائل القمع والعنف فى إخماد الحركة وقطع دابر المكافحين الوطنيين . .

بورقيبة فى الميدان

وفى سنة ١٩٣٣ عقد حزب (الدستور) مؤتمرا عاما ، كان من بين قراراته المطالبة بتحرير البلاد والأخذ بالنظام البرلماني ، فاستشاط غضب سلطات الحماية ، ولم تمض أسابيع حتى أصدرت قراراً بحل الحزب ، ثم عملت من جانبها على إشاعة الفرقة بين أفراد الشعب . فأصدرت قانوناً يجيز لكل تونسى أن يتجنس بالجنسية الفرنسية . فيضمن بذلك زيادة فى مرتبه أو أجره بمقدار الثلث . وهى النسبة المقرره للرعايا الفرنسيين الذين يقيمون فى تونس على سبيل الاعانة .

فقامت مظاهرات شعبية ضخمة اشترك فيها طلبة جامعة الزيتونه . احتجاجا على مشروع التجنس . وهنا ظهرت شخصية السيد الحبيب بورقيبه . متزعما حركة مقاومة هذا المشروع الاستعمارى الخطير . واتخذ الكفاح لونا آخر حين صرح المفتى بأن دفن المسلم — المتجنس بالجنسية الفرنسية — فى مقابر المسلمين غير جائز . إذ كانت هذه الفتوى كالزيت ينصب على النار المشتعله . فخشيت فرنسا العاقبة ، ووقفت تنفيذ المشروع .

وفى السنة التالية عقد مؤتمر سرى فى (قصر هلال) ضم العناصر التقدمية فى حزب الدستور . وعلى رأسها بورقيبه

وإخوته والدكتور الماطرى . وتقرر تأليف حزب (الدستور الجديد) .

وفى سبتمبر ١٩٣٤ حدثت فى تونس مجاعة أودت بحياة عدد كبير من السكان . ولم تتخذ السلطات الفرنسية إجراءات جدية لتخفيف ويلات القحط . فأعلن الاضراب العام . وردت سلطات الحماية على ذلك بمصادرة الصحف ونفى الزعماء الوطنيين إلى الصحراء الجنوبية .

ولما رأت باريس أن الحركة الوطنية قد إزدادت اشتعالا . استبدلت بالمقيم العام الطاغية (بيروتون) مقيما جديداً يدعى (ارمان جيون) . فذهب إلى تونس مزوداً بتعليمات تقضى بالعمل على تهدئة الخواطر وإصلاح ما أفسده سلفه . فأصدر عفواً عاما وأطلق سراح ٥٢ من الزعماء .

ولما تألفت حكومة الجبهة الشعبية فى فرنسا عام ١٩٣٦ برياسة الصهيوني (ليون بلوم) طالب أعضاء الجالية الفرنسية فى تونس بتغيير سياسة اللين التى يتبعها (جيون) إزاء الوطنيين التونسيين، فسافر إلى تونس (بيير فينيو) أحد أعضاء الحكومة الفرنسية ، حاملا معه مشروعات جديدة للاصلاح فى نطاق الحماية، غير أن الشعب التونسى قابل المشروعات الاستعمارية برفض قاطع، وحدثت فى ذلك الوقت اصطدامات فى أحد المناجم القريبة من مدينة صفاقس ، أعقبها اضراب عام ، ومظاهرات عمالية مات فيها الكثيرون ، فاشتد الهياج وشملت الثورة مختلف أنحاء البلاد، وكان الحبيب بورقيبة حتى ذلك الحين من أنصار الحكومة ، فانتقل إلى صفوف المعارضة ، ونادى بالعصيان المدني ، فما لبثت

السلطات أن اعتقلته مع عدد كبير من أعضاء حزبه . . !

الاتحادات العمالية

وقد إستمرت هذه الفترة الارهابية زهاء سنتين ، ثم عقدت الأحزاب التونسية مؤتمرا عاما ، وأصدر عدة قرارات كان من بينها المطالبة بالسيادة الداخلية . .

ثم انقضت عدة أشهر ، انشىء بعدها الاتحاد العام للعمال التونسيين ، برياسة فرحات حشاد ، الذى كان وقتذاك عاملا فى إحدى شركات النقل المشترك بصفاقس .

وقد يبدو لأول وهلة أن عضوية هذا الاتحاد قاصره على طبقة العمال الكادحين دون غيرهم ، والحقيقة أنه يضم مختلف الطبقات العاملة فى سائر أنحاء البلاد ، فكان من بين أعضائه الأساتذة والمدرسون والكتبة والمهندسون والأطباء ، إلى جانب العمال .

ليلة القدر

وفى ٢٥ اغسطس ١٩٤٦ ، وجه السيد صالح بن يوسف الدعوة لعقد مؤتمر وطنى ، فى ليلة القدر ، وفى هذا المؤتمر صدر قرار إجماعى بمطالبة السلطات الفرنسية بالاستقلال التام ، فما كان من رجال البوليس إلا أن اقتحموا مكان الاجتماع ، وألقوا القبض على ٥٠ زعيما يمثلون مختلف الاتجاهات السياسية.

وكان رد رئيس الاتحاد العام ، فرحات حشاد ، على هذا

الاجراء التعسفى ، أن أعلن الاضراب العام فى جميع المرافق العامة ، ما عدا المستشفيات .

ثم رأت حكومة باريس ، جريا على عادتها المألوفة فى أن تستبدل بالجنرال ماست الذى يمثل سياسة البطش والقوة ، مقيما جديداً يسير على سياسة اللين والمهادنة ، هو (مونس) فكان من أول أعماله إلغاء الرقابة على الصحف ، كما ألغى فى عهده مرسوم الجنرال ديجول الذى يخول السكرتير الفرنسى حق الاشراف على أعمال الوزراء التونسيين ، ثم تألفت حكومة (الكعاك) ذات الميول الفرنسية ، فثار الشعب وكاد يفتك برئيس الحكومة عند خروجه من المسجد ، ومع هذا ظل الكعاك على رأس الوزارة شهرين ، إلى أن أعلن الزعيم فرحات حشاد الاضراب العام فى مدينتى تونس وصفاقس ، فوقعت عدة اصطدامات بين المضربين ورجال البوليس مات فيها مئات من الوطنيين .

ثم تألفت حكومة شنيق الثانية خلال عام ١٩٥٠ ، واشترك فيها السيد صالح بن يوسف ، الأمين العام لحزب الدستور الجديد ، وزيراً للعدل ، والسيد بدره ، وزيراً للشئون الاجتماعية .

وفى أول مايو ١٩٥١ ، أعلن خطاب العرش التونسى مواصلة العمل بالاصلاحات الدستورية والديموقراطية ، وسافر فى ذلك الوقت إلى باريس كل من السيدين صالح بن يوسف (وبدره) لمطالبة الحكومة الفرنسية بالوفاء بوعدها الذى قطعته من قبل على نفسها ، بأن تمنح الشعب التونسى الاستقلال الذاتي . .

وأنذر بن يوسف المسئولين فى باريس بأن تفاقم الحالة سيؤدى إلى إنفجار خطير ، ولكن باريس سدت أذنيها ولم تستمع للنصيحة ، فما كاد المقيم الفرنسى يقيل شنيق من منصب رئيس الوزراء ، حتى قامت مظاهرات شعبية ضخمة فى كل من بنزرت وباجه وغيرهما من المدن التونسية .

وأعلن حشاد الاضراب العام لأجل غير مسمى ، فاعتقلت السلطات الفرنسية عدداً كبيراً من الزعماء ، وأراقت الدماء أنهاراً فى الشوارع ، وفوضت باريس المقيم العام تفويضاً شاملا للعمل على تهدئة الحالة بأى صورة من الصور ، فما كان منه إلا أن أطلق المئات من دباباته على منطقة (رأس جبل) فقلبتها رأساً على عقب ، وكم من نساء وشيوخ وأطفال سحقتهم سحقاً ، فصارت جثثهم أشلاء ، وإرتوى الثرى بدماء الشهداء الطاهرة .

ولم يكتف هوتكلوك بعزل رئيس الحكومة ، بل أمر باعتقاله هو ورجال وزارته ، وعين بكوش على رأس الحكومة الجديدة فسجل الباى هذا العدوان الصارخ فى مذكرة إحتجاج بعث بها إلى الرئيس فنسان اوريول ، وأطلعه فيها على مخازى المقيم العام ، والاجراءات التعسفية الصارخة التى لجأ اليها فى قمع الاضراب .

وفى ١٤ ابريل سنة ١٩٥٢ ، رفض مجلس الأمن شكوى تونس ، ثم أدرجت المشكلة التونسية فى جدول أعمال الامم المتحدة ، وطالبت الدول العربية بحضور الباى إلى نيويورك ليتكلم باسم بلاده الجريحة .

وخذلت الامم المتحدة الدول العربية والآسيوية ، إذ أوصت

بمفاوضات مباشرة بين فرنسا وتونس ، لتسوية المشكلة .

ولم يقتصر سجل الاستعمار الفرنسى ـ الحافل بألوان العسف والظلم ـ على هذه الاعتداءات المتوالية على حريات الشعب التونسى بل زاد وحشية وقسوة ، فقتل الزعيم فرحات حشاد ، فكان قتله آية جديدة من آيات النذالة الفرنسية التى يعف عنها البرابرة المتوحشون الذين تزعم فرنسا أنها إنما حلت بين ظهرانيهم لتبث الحضارة وترسى قواعد الديموقراطية . !

سلاح الغدر

أجل . . لقد لجأ الفرنسيون إلى سلاح الغدر ، فقتلوا زعيما شعبياً لاذنب له إلا ثورته على الاستعمار البغيض ورفضه المفاوضة رفضاً قاطعاً ، احتجاجاً على نفى الزعماء وتشريدهم . . .

وكان إغتياله بيد فرنسية أثيمة ، فى الساعة الثامنة من صباح ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

ولم تتوقف اغتيالات الفرنسيين وإرهابهم بعد ذلك ، فقتل الهادى شاكر ، من زعماء الحزب الدستورى الجديد ، وفى مكان الحادث ترك الفرنسى القاتل إنذاراً للفدائيين التونسيين بقتل ثلاثة زعماء تونسيين إنتقاماً لقتل كل فرنسى واحد . ! !

وعلى الرغم من ذلك نشطت حركة الفدائيين التونسيين ، وإنضم اليهم كثير من الضباط الاحرار وغيرهم ، فاشتد ضغط الجالية الفرنسية على المقيم العام (فوازار) ، ليشل هذه الحركة ويوقف هذه الحملة .

ولكن سياسته لم تفلح ، فسحب وعين مكانه الجنرال دى لاتور ، قائد القوات الفرنسية ، مقيما عاماً .

ولأول مرة فى تاريخ تونس الحديث ، يذهب رئيس وزارة فرنسية إلى تونس ، وهو المسيو منديس فرانس ، ليبحث مع الباى مشروعاً لمنح تونس إستقلالها الذاتي .

وفى الوقت نفسه بدأت فرنسا تفاوض الزعماء ومنهم السيد الحبيب بورقيبه الذى كان معتقلا فى فرنسا حتى الامس القريب .

ويقوم المشروع الجديد على أساس أن تكون شئون الدفاع والامن والخارجية فى يد الفرنسيين ، وأن تضمن مصالح فرنسا والجالية الفرنسية بتونس بالاتفاقيات السبع الآتية :

(١) تستمر المحاكم الفرنسية فى عملها ، وتباشر اختصاصها كوضعها (الآن) وفق اتفاقية قضائية .

(٢) يقوم إتحاد جمركي يجعل الاولوية للبضائع الفرنسية ، وفق إتفاقية جمركية .

(٣) تدعيم اللغة الفرنسية فى تونس ، وقصر إرسال البعثات على فرنسا ، والاستعانة بالاساتذة الفرنسيين دون غيرهم من الاجانب وفق اتفاقية ثقافية .

(٤) يكون استغلال الثروة المعدنية وقفاً على الشركات الفرنسية[1] أو التونسية إن وجدت .

(٥) تضمن مصالح الموظفين الفرنسيين ـ وعددهم ١٦ الف

(1) L'Economie Tunisiene.

موظف ـ وأبنائهم المولودين بتونس وفق إتفاقية إدارية .

(٦) تضمن مصالح المستوطنين الفرنسيين فى ممتلكاتهم العقارية . .

(٧) تربط العملة التونسية بالفرنك الفرنسى .

وقد صرح مسيو فوشيه وزير الشئون التونسية والمراكشية بعد عودته من تونس ، بتمسك فرنسا بكل نص من نصوص هذا المشروع وإتفاقياته المنظمة له ، فاما أن ترفض جملة ، أو تقبل جملة .. !

ولعل فرنسا كانت تقصد بتقديم هذه المقترحات أن توهن من قوة المكافحين التونسيين ، وإحداث شيء من الخلاف بين الزعماء التونسيين عند ما يقبل البعض منهم هذا المشروع ويرفضه الآخرون . .

وقد تحقق رجاء فرنسا عند ما أعلن السيد الحبيب بورقيبه عن ترحيبه بهذه المقترحات ورآها سبيلا إلي تحقيق الآماني التونسية القومية . . ! !

وفى الوقت ذاته رأت العناصر التونسية الوطنية أن هذا المشروع ماهو إلا ستار تستتر به فرنسا وهى تحاول تقنين أعمال الغصب التى تزاولها فى البلاد منذ فرض الحماية ، لتكون شرعية فى نظر القانون الدولي ، والاعتراف بها أمراً واقعاً مرضياً عنه .

وقد أدى هذا الخلاف إلي تصدع فى الجبهة الداخلية ، مازالت تونس تدفع ثمنه حتى هذه اللحظة ، حتى أصبح الاستقلال

ـالذى دفع الشعب التونسى الدم والعرق من اجل الحصول عليهـ مهدداً بالضياع فى أيدى حكومة باعت نفسهـا للاستعمار وفضلت كراسى الحكم على حرية شعب وكرامة أمة ، وهو ما سـوف نفرد له الفصل القـادم من هذا الـكتاب .

المعركة الداخلية

إن الأطوار المختلفة التى مرت بها القضية التونسية منذ إزدهار الحركة الوطنية بها معروف للعالم أجمع ، فقد بذل الشعب التونسى بقيادة الحزب الحر الدستورى التونسى كل مجهوداته للمطالبة بحريته وإستقلاله ، وإمتلاك القدرة التى يستطيع معها الانضمام إلي جامعة الدول العربية ، ومرافقة العرب فى طريقهم إلي الوحدة الكاملة .

وقد استطاع قادة الحزب بفضل مساعدة الدول العربية ، والافريقية الآسيوية ، الوصول بقضية تونس إلي المحافل الدولية والحصول على اعتراف الأمم المتحدة باختصاصها بنظرها ، وتخطى ذلك إلي إعطاء التوصية بضرورة دخول فرنسا فى مفاوضات مع تونس من أجل تمتعها بالحكم الذاتي الكامل .

وقد انتشر فى العالم خبر الثورة التونسية ، والبطولة التى أظهرها الشعب التونسي فى الدفاع عن حقه ، وظهر عجز القوات الفرنسية عن قهر الشعب التونسى ورده عن طريقه التى سطرها لنفسه مؤمنا بأن الحق يؤخذ ولا يعطى .

لماذا كان يجاهد الشعب التونسى ويريق دم أبطاله وأفلاذ كبده . . ؟؟

إن بيانات المجاهدين وتصريحات قادتهم وقرارات مؤتمرات الحزب الوطني التونسي المسمى بالحزب الحر الدستوري التونسي، لأعظم دليل على أن الثورة كانت ترمي لتحرير تونس من الاستعمار الفرنسي وتحقيق الحرية الكاملة والاستقلال التام، والانضمام لجامعة الدول العربية، تلك الأهداف التي عجزت عن تحقيقها الوسائل السياسية والدبلوماسية.

والجدير بالذكر أن مقاومة الشعب التونسي للاستعمار ابتدأت فور احتلال تونس من طرف الفرنسيين سنة ١٨٨١ ثم بلغت أشدها خلال أعوام ١٩٤٨ إلى ١٩٥٤، تلك الأعوام التي أصبحت فيها أمم وشعوب في إفريقيا وآسيا حرة مستقلة نتيجة للأجواء التحررية التي كانت قد طغت على الاستعمار عقب الحرب العالمية الثانية.

إن فرنسا وجدت نفسها في تونس أمام ثورة كانت في الحقيقة امتداداً للثورات التي إجتاحت آسيا وإفريقيا فقضت على السيطرة الاستعمارية فيها، ولما عجزت عن التغلب على الثورة التونسية بالحديد والنار — لجأت إلى سياسة المكر والخديعة[1] ذلك أن رئيس حكومتها منديس فرانس ألقى في عاصمة تونس يوم ٣١ يوليو ١٩٥٤ خطابا أعلن فيه باسم حكومته وباسم فرنسا — منح البلاد التونسية الحكم الذاتي

---

(١) لجنة تحرير المغرب العربي ـ قسم تونس.

مفاوضات

بناءاً على تصريح منديس فرانس تألفت حكومة تونسية شارك فيها الحزب الحر الدستورى التونسى ، وكانت مهمتها الدخول فى مفاوضات مع الحكومة الفرنسية لتحقيق الحكم الذاتي المعلن عنه . وقد قبل الحزب الحر الدستورى التونسى — وهو الناطق الأمين باسم الشعب التونسى — الحكم الذاتي الذى أعلنته فرنسا ، على أن يكون مرحلة انتقالية محددة الأجل نحو إستقلال تونس إستقلالا تاما ، وتولي إعلان هذه التحفظات باسم الحزب كل من السيدين الحبيب بورقيبه ، رئيس الحزب فى ١٩٥٤/٨/٤ وصالح بن يوسف ، الأمين العام للحزب فى ١٩٥٤/٨/٣ ، وهما الناطقان الرسميان باسم الحركة الوطنية فى تونس .

وقد دامت هذه المفاوضات،تسعة أشهر ، أظهر فيها الجانب الفرنسى تعنتا بالغ الخطورة كاد يعصف بها لولا التنازل المستمر الذى أبداه الجانب التونسى .

ومما يبعث على الاستغراب ، أن يتم هذا كله أثناء انعقاد المؤتمر الافريقى الآسيوى التاريخى فى باندونج .

وهو المؤتمر الذى أكد إستقلال كافة الشعوب واستنكر النظم الاستعمارية وكانت قراراته بمثابة إعلان حقوق الشعوب القائمة على مبادىء حقوق الانسان ، وقد ألح مؤتمر باندونج على الحكومةالفرنسيةبضرورة تلبية رغبات شعوب تونس والجزائر

ومراكش ، ومطالبتهم بحرية وإستقلال أوطانهم على أن تسلك فرنسا (الطرق السلمية) لانجاز حقوق تلك الشعوب المشروعة.

وقد صدر هذا القرار يوم ٢٢ إبريل سنة ١٩٥٥ .

النجدة عند بورقيبة

كان لقرار مؤتمر باندونج التاريخى أثر كبير فى دوائر الحكومة الفرنسية مما حملها على أن يتصل إدجار فور رئيس الحكومة الفرنسية بالسيد الحبيب بورقيبة ويدعوه لمقابلته بصورة رسمية لأول مرة .

ولم يكن بورقيبة آن ذاك رئيسا للحكومة التونسية أو أحد أعضائها ، إلا أنه كان بوصفه زعيما يسيطر على الحكومة التونسية ويوجهها أثناء قيامها بالمفاوضات مع فرنسا .

وقد استغرقت المقابلة بين الرئيس الفرنسى والسيد الحبيب بورقيبة مدة ساعتين ، أعلن على أثرها بورقيبة قبوله للمشروع الفرنسى ثم بادر بابلاغ موافقته إلى وفد المفاوضات التونسى ، الذى لم يرد بداً من التوقيع على المشروع المشار اليه .

توقيع الاتفاقية

بعد أن وقع الوفد التونسى فى ٢٢ ابريل سنة ١٩٥٥ بالأحرف الأولى على المشروع الفرنسى الذى تضمن الخطوط الرئيسية

للاتفاقات الفرنسية التونسية ، اتم التوقيع على الاتفاقيات فى ٣ يونيو ١٩٥٥ .

والجدير بالذكر أن الجمعية الوطنية الفرنسية صادقت على هذه الاتفاقيات بأغلبية لم يعهدلها نظير فى تاريخ الجمهورية الرابعة حتى فى بعض المناقشات التى اصبحت تاريخية وكانت تتناول مستقبل فرنسا ومصيرها . . ! !

كما ان المجلس الجمهورى الفرنسى المعروف برجعيته وبالخضوع التام لأقطاب الاستعمار الفرنسي — قد بادر بدوره إلى الموافقة على الاتفاقية الفرنسية التونسية بأغلبية تكاد تكون إجماعية . !

لقد رأت فرنسا فى هذه الاتفاقيات وسيلة فعالة ومشروعة للاحتفاظ بمركزها الاستعمارى ، لافى تونس فحسب ، بل فى شمال إفريقيا كله إذ كانت تؤمل ان يتأثر الشعبان الشقيقان فى الجزائر ومراكش بالاتفاقيات التونسية — الفرنسية فيعدلان عن ثورتهما العارمة التى كانا يخوضانها ضد قوى الاستعمار الفرنسي من اجل الحرية والاستقلال التام .

وما ان ابرمت الاتفاقيات مع تونس ، حتى انطلقت ابواق الدعاية الفرنسية تساعدهادعاية اوربا الغربية وامريكا ، مبشرة بأن عهداً جديداً قد اخذ يغمر تونس وفرنسا ، سوف ينجم عنه كل الخير لتونس والشمال الافريقى وذلك بأن يصبح الشمال الافريقى اسوة بتونس مرتبطا ارتباطا وثيقاً بأوربا الغربية ومنفصلا عن المجموعة العربية التى كان الغرب الاستعمارى قد

بدا يصوب نحوها هجماته المتنوعة ، مستهدفا مصر باعتبارها زعيمة للحركة العربية التحررية .

وفى نفس الوقت ، كانت المدافع والطائرات الفرنسية تحصد الجزائريين والمراكشيين المكافحين فى كل رقعة من البلدين العربيين .

إن فرنسا لم تأل جهداً فى التنويه بالاتفاقيات الفرنسية — التونسية ، وأضفت على السيد الحبيب بورقيبه صفات الزعامة النادرة (والتعقل) واعتبار الواقع الملموس ، لا الأهداف الخيالية ! ! !

ذلك — لأن الاتفاقيات الفرنسية — التونسية تعد كسبا لم تكن تحلم به فرنسا من قبل ، إذ هى قد تضمنت اعتداءات فظيعة على مقومات السيادة التونسية فى ميادين الأمن والاقتصاد والقضاء والوظيفة العمومية والنقد والمواصلات ، كما أنها حرمت البلاد التونسية من كل تمثيل خارجى ومن إقامة جيش يحمى البلاد ، واعترفت أيضا لفرنسا بحق الاحتفاظ — بصورة أبدية — بمنطقة (بنزرت) البحرية الاستراتيجية المتحكمة فعليا فى ملاحة البحر الأبيض المتوسط ، خصوصا فى حالة حدوث حرب ، إذ أن من يسيطر على هذه القاعدة البحرية الحربية ، يكون مسيطراً على كل حركة تجرى فى الناحية الغربية والناحية الشرقية من حوض البحر الأبيض المتوسط .

إن الاتفاقيات الفرنسية التونسية أجازت لفرنسا الحق المطلق فى السيطرة على مساحات شاسعة فى الجنوب التونسى وكي تفصل

نهائياً تونس عن البلاد العربية وتحول دون أى إتصال بالبلدان الشقيقة والأقطار الصديقة .

وقد قبل بورقيبه وجماعته بأن تظل معاهدة الحماية الفرنسية المفروضة على تونس منذ سنة ١٨٨١ مهيمنة على العلاقات بين تونس وفرنسا . . ! !

إن قبول السيد الحبيب بورقيبه وجماعته لمثل هذه الاتفاقيات ليعد تنكراً لأبسط المبادىء الوطنية السليمة ودوساً لجميع المواثيق القومية التونسية التى كان أهمها ميثاق ليلة القدر [1] حيث اجتمع لأول مرة فى تاريخ نضال التحرير التونسى ممثلون عن جميع الأحزاب والمنظمات والهيئات وقرروا نبذ الحماية الفرنسية المفروضة على البلاد منذ سنة ١٨٨١ ، ومقاومة فرنسا إلى أن يتحقق إستقلال تونس التام وتنضم البلاد التونسية إلى جامعة الدول العربية .

إن ميثاق ليلة القدر قد أكدته عدة قرارات أصدرها الحزب الحر الدستورى التونسى نفسه فيما بعد ، وكان آخر قرار له ذلك الذى أصدره مؤتمر الحزب يوم ١٨ يناير ١٩٥٢ ، أى يوم إلقاء القبض على السيد الحبيب بورقيبه وقادة الحركة الوطنية من طرف السلطات الفرنسية ، وكان ذلك الحادث نتيجة لقطع المفاوضات التونسية الفرنسية التى كانت تجرى بين حكومة فرنسا والحكومة التونسية منذ عام ونصف حول إنجاز وعد فرنسا

---

(١) ٦ أغسطس سنة ١٩٤٦ .

الذى قطعته على نفسها[1] بأن تمنح تونس حكماً ذاتياً يكون مرحلة حاسمة نحو الاستقلال التام .

فالاتفاقيات التونسية ـ الفرنسية التى تحمل مسئولية قبولها الحبيب بورقيبه وجماعته لم تكن إعتداء على المواثيق القومية التونسية المشار اليها فحسب بل نراها أقرت كل ما إغتصبه الفرنسيون من إمتيازات تشمل جميع ميادين الدولة ومرافقها خلال أربع وسبعين سنة حكم الفرنسيون أثناءها البلاد التونسية حكما مباشراً .

والملاحظ أن تلك الامتيازات التى أعطتها الاتفاقيات الفرنسية التونسية صفة المشروعية لم تنص عليها حتى معاهدة الحماية التى كانت قد فرضتها فرنسا بقوة السلاح على ملك البلاد فى بداية عهد الاحتلال .

---

(١) أغسطس سنة ١٩٥١ .

تحذير للمفاوضين

لم يتأخر السيد صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الحر الدستورى التونسى ـ كامل مدة المفاوضات الفرنسية التونسية ـ عن تحذير زملائه قادة الحزب وفى مقدمتهم السيد المنجى سليم ، الذى كان وزير دولة ورئيس وفد المفاوضات التونسى ، من خطر الاقدام على قبول المشروعات الفرنسية فى الصورة التى كان يقدمها لهم الجانب الفرنسى .

وكان السيد صالح بن يوسف يقيم فى جنيف بسويسرا أثناء مدة المفاوضات الفرنسية التونسية ، حتى يكون على مقربة من الوفد التونسى ، إذ لم يستطع الالتحاق به بباريس لعدم السماح له بالدخول إلى الأراضى الفرنسية .

وكان السيد الطاهر بن عمار رئيس الحكومة التونسية ، والسيد المنجى سليم وزملائهما ، وقادة الحركة الوطنية يزورون باستمرار السيد صالح بن يوسف ليعرضوا عليه المشاكل التى تحدث بين الجانبين المتفاوضين وكيف كان الجانب الفرنسى يصر دائماً على التهديد بقطع المفاوضات كلما ظهر من الجانب التونسى موقف لا يخلو من صلابة ومن احتمال رفض التحفظات التى كان الجانب الفرنسى يحاول فرضها على الجانب التونسى .

ولما كان السيد صالح بن يوسف يحرص الجانب التونسى على عدم التفريط فى حقوق الوطن ولو أدى ذلك إلى قطع المفاوضات كان الذين يزورونه بجنيف يظهرون له أنهم على رأيه فى رفض كل الشروط التى تمس بالسيادة الوطنيـة وبمصير البلاد التونسية نحو التحرر الـكامل .

مصير الوعود

ولما قرب إنعقاد مؤتمر باندونج إتفق السيد صالح بن يوسف مع الحبيب بورقيبه ومنجى سليم على أن يسافر إلى باندونج ليمثل البلاد التونسية فى المؤتمر الافريقى الآسيوى ، وإجتمع بالسيـد المنجى سليم والسيد جولى فارس ـ من قادة الحزب ـ بجينيف فى أوائل إبريل سـنة ١٩٥٥ وأنذرهما بأنه لن يصادق على الاتفاقيات الفرنسية التونسيـة إذا هى أبرمت من طرف الجانب التونسى على النحو الذى كان يريده الفرنسيون وبأنه (صـالح بن يوسف) لن يتردد لحظة فى كشف مساوئها للشعب التونسى وحمله على مقاومتها وتحطيمها ، فتعهد له المنجى سليم بأن الجانب التونسى لن يوقع على اية إتفاقيات تمس بالأهداف الوطنية والسيادة التونسية ، وحق إذا كان ما تؤول إليه المفاوضات — أثناء غياب صـالح بن يوسف بباندونج — متفقاً مع السيـادة التونسية فان الوفد التونسى لن يصادق عليه قبل عرضه على بن يوسف وأخذ رأيه فيها ، ولـكن شيئـاً من هذا لم يتم ، إذ أسرع الحبيب بورقيبه ووفد المفاوضـات التونسى إلى التوقيـع

بالأحرف الأولى علي المشروع الفرنسى أثناء غياب السيد صالح بن يوسف بمؤتمر باندونج .

تطور المعارضة

لم يسع السيد صالح بن يوسف — وهو يومئذ بباندونج — إلا أن أعلن استنكاره الشديد للمشروع الفرنسى مبينا مساوئه ، ومصرحا بان هذا المشروع لن يكون ملزما للشعب التونسى مطلقا .

ونشرت الصحف العالمية تصريحا للسيد صالح بن يوسف هذا نصه :

أن الشعب التونسى يرد اليوم بعنف على الدعايه المنظمة والموجهة التى قام بها الوزراء المفاوضون التونسيون فى سائر أنحاء البلاد التونسية ، لاغتصاب موافقة الشعب ، ولو موافقة ضعيفة على الاتفاقيات التونسية — الفرنسية .

وفى هذه الساعة الخطيرة من تاريخنا الوطنى ، أوجه نداء أخيرا إلى حكومتنا وإلي أعضاء وفد التفاوض التونسى ليتحملوا مسئولياتهم .

أن سلامة الوطن يجب أن تقدم على كل اعتبار ، سواء كان مبعثه التدبير فى الخطة أو الانتهازية السياسية .

أن الاتفاقيات كما نشرتها الاقامة العامة الفرنسية بتونس فى ٨ و ٩ مايو يجب ألا يوقع عليها ولو بالأحرف الأولى فان أى وطنى تونسى مهما علا لا ينبغى له أن يتجاوز الارادة الوطنية .

أن الشعب التونسى يرفض تلك الاتفاقيات وهو عازم على احباطها بجميع ما لديه من وسائل وعليه ، فان توقيع تلك الاتفاقيات مع نية فرضها عليه معناه إعلان الحرب ضده .

وإني واثق من أن المفاوضين التونسيين سيعيدون النظر فى موقفهم بناء على ذلك الاعتبار .

وفور رجوعه من باندونج إلى مصر[1] تمادى السيد صالح بن يوسف فى دعايته ضد مشروع الاتفاقيات الفرنسية — التونسية مناشداً زملاءه أن يعيدوا النظر فى موقفهم وأن يؤجلوا التوقيع على النص النهائي للاتفاقيات ريثما يلتقى بهم ويراجع الجميع الموقف حتى يجنبوا البلاد إنقساما قد يتطور إلى فتنة .

إلا أن بورقيبه — وكان يقيم آنذاك بباريس — أمر رئيس وفد المفاوضات السيد المنجى سليم وجميع قادة الحزب أن يقوموا فى الشعب التونسى بدعاية واسعة النطاق حول المشروع الفرنسى ، وفعلا تولى الجميع عقد اجتماعات للشعب التونسى فى جميع أنحاء تونس يبسطون فيها ما احتواه المشروع الفرنسى

---

(١) ٢ مايو سنة ١٩٥٥ .

بل وما تحتويه الاتفاقيات الفرنسية — التونسية نفسها المزمع إبرامها فيما بعد ، ولكنهم كانوا يخفون على الشعب التونسى ما ينطوى عليه المشروع الفرنسى والاتفاقيات نفسها من تنازلات مريعة وإنتهاكات صريحة للأهداف الوطنية التونسية ثم يعلنون بعد ذلك للصحافة والرأى العام العالمي أن الشعب التونسى بحضوره الاجتماعات التى دعى إليها قد عبر فى صراحة عن رضائه وابتهاجه بما ناله من حقوق بفضل بورقيبه . . ! !

وكلما استفسر الشعب عن الخلاف البين بين استنكار صالح بن يوسف للمشروع فى تصريحاته التى كان يدلي بها خارج البلاد التونسية وبين التنويه الذى يبديه الزعماء بالمشروع نفسة داخل البلاد — أجابوا بأن معارضة السيد صالح بن يوسف للاتفاقيات لم تكن سوى معارضة صورية وخطة متفق عليها وأنها (تكتيك) أريد به الضغط على الجانب الفرنسى حتى لا يتراجع فيعدل عن التوقيع على المشروع بصفة نهائية نزولا عند رغبة المعارضة (المسرحية) التى ثارت ثائرتها فى البرلمان الفرنسى وأصبحت تهدد الحكومة الفرنسية باسقاطها إذا هى أبرمت المعاهدة .

وفى نفس الوقت لم يتورع قادة الحزب بتونس من تضييق الخناق على كل من يحاول إبداء رأيه من التونسيين حول مشروع الاتفاقيات فيضطهدونه بجميع الوسائل ردعا لغيره وقد بلغ الأمر حد الاغتيالات السياسية .

عودة بن يوسف

لقد تعددت اجتماعات الطبقه المثقفة والمنظمات القومية وهيئات الحزب وفروعه فضغطت على قادة الحزب مما اضطرهم إلى أن يرسلوا وفدا من بينهم برئاسة السيد جللولى فارس إلى السيد صالح بن يوسف بالقاهرة يدعوه إلى الرجوع إلى البلاد محافظة على الوحدة القومية ، فلبى السيد صالح بن يوسف دعوة الوفد وحل بالأراضى التونسية يوم ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٥ .

ولقد وجد الشعب التونسى فى عودة السيد صالح بن يوسف إلى البلاد متنفسا يزيح به عن صدره ما يعانيه على يد قادة الحزب والحكومة من كبت وتضليل ، فهب لاستقباله مؤيداً موقفه من الاتفاقيات الفرنسية التونسية ومعبرا عن التفافه حول بوصفه الأمين العام للحزب والمتحدث باسمه فى معارضته للاتفاقيات .

وخشى السيد الحبيب بورقيبة انكشاف الحقائق فجمع أقطاب الحزب تحت رئاسته وحثهم على اقناع السيد صالح بن يوسف بأن يقصر اتصالاته على أعضاء الحزب دون أن يبوح برأيه فى الاتفاقيات أمام الجماهير الشعبية .

وقبل بن يوسف هذا الطلب بشرط أن يسلك الحبيب بورقيبة نفس المسلك ريثما ينعقد مؤتمر يضم جميع المسئولين عن فروع

الحزب وتشكيلاته يبدى أثناءه كل من الشقين وجهة نظره فى الاتفاقيات الفرنسيه التونسية ثم يصدر المؤتمر — بعد الاستماع لوجهات النظر المختلفة — قراره فى الاتفاقيات رفضا او تأييد .

بورقيبة يخلف عهده

وتعاهد الجميع على تنفيذ هذا الاتفاق أجتنابا للفتنة ومحافظة على وحدة الحزب ووحدة الشعب .

ولكن الحبيب بورقيبة سرعان مانكث عهده لما أحس بأن الاجتماعات الخاصة التى يعقدها السيد صالح بن يوسف فى منزله بالمسئولين من الحزب كان لها وقع بعيد المدى فى الرأى العام التونسى .

اخذ بورقيبة يتصل بالجماهير فى إجتماعات عامة بالساحل التونسى[1] مثيراً فى أهله وعشيرته العنصرية الممقوتة ومحذراً إياهم من الاصغاء إلى صالح بن يوسف فى رأيه عن الاتفاقيات الفرنسية التونسية ، ملوحا لهم بسياسة المحق والابادة التى سوف تتخذها فرنسا حتما مع الشعب التونسى بأسره إذا بدا منه أدنى معارضة للاتفاقيات وبالأحرى إذا نبذها .

فاضطر بن يوسف عندئذ — وحتى لا يتخذ صمته حجة على تأييده للاتفاقيات — إلى عقد اجتماع شعبى تاريخى فى جامع الزيتونه بعاصمة تونس يوم ٦ أكتوبر ١٩٥٥ حضره ما يقرب من ثمانين ألف تونسى كشف فيه النقاب عن خطورة

(١) مسقط رأس بورقيبه .

الاتفاقيات و بين حقيقتها للشعب الذى كان قد ضلله بورقيبه و قادة الحزب من قبل وعادوا إلي تضليله حتى يعد رجوع صالح بن يوسف إلي تونس .

مظاهرات

كان للاجتماع التاريخى فى جامع الزيتونه أثره الكبير فى الشعب فقامت المظاهرات تهتف بسقوط الاتفاقيات مما أثار ثائرة المندوب السامى الفرنسى مسيو سيدو ، الذى احتج رسمياً لدى الحكومة التونسية قائلا أنه لايجوز للسيد صالح بن يوسف وهو الأمين العام للحزب الحر الدستورى التونسى الذى أبرم رئيسه بورقيبه الاتفاقيات الفرنسية التونسية ، أن يشهر حربا شعواء على نفس الاتفاقيات . وتفاقم الموقف فهب رؤساء فروع الحزب وهيئاته للضغط علي السيد الحبيب بورقيبه وزملائه القادة حتى يسرعوا لايجاد حل للخلاف الذى بدا واضحا ، ولم يعد (تكتيكا) صوريا كما قيل من قبل .

وتحت تأثير هذا الضغط اجتمع السيد الحبيب بورقيبه بصالح بن يوسف اجتماعات متوالية حاول فيها بورقيبه أن يرجع بن يوسف عن موقفه فيكف عن معارضته الشديدة للاتفاقيات الفرنسية التونسية . وأكد بورقيبه أنه قد اتفق مع المندوب السامى الفرنسى على أن تستقيل وزارة السيد الطاهر بن عمار فوراً ويكلف الباى السيد صالح بن يوسف بتشكيل الوزارة مقابل أن يسكت عن مهاجمة الاتفاقيات الفرنسية التونسية .

إلا أن السيد صالح بن يوسف رفض هذا العرض لأنه ـ فى رأيه ـ مضر بمصلحة الشعب العليا ، وعرض بدوره علي بورقيبه أن يستمر فى مهاجمته للاتفاقيات وكشف حقيقتها للشعب فيغتنم السيد الحبيب بورقيبه معارضة الشعب نفسه للاتفاقيات ويضغط علي فرنسا بذلك .

وفى هذا الجو الصاخب ينعقد مؤتمر لجميع رؤساء فروع الحزب وهيئاته فيصدروا قراراً بأن هذه الاتفاقيات لا تلزم الشعب التونسى فى شيء وأنه بعتبرها عديمة الوجود ثم يطالب المؤتمر الحكومة التونسية بابلاغ فرنسا موقف الشعب التونسى من الاتفاقيات ومطالبة فرنسا بالدخول فى مفاوضات جديدة علي أساس الاعتراف بالاستقلال التام .

ورفض بورقيبه هذا الحل معتلا بأنه كان قد تعهد لفرنسا أمام العالم بأن يعمل علي انجاح هذه الاتفاقيات وأنه يستطيع أن يحمل الشعب التونسي علي قبولها كمرحلة حاسمة نحو الاستقلال التام .

واستطرد بورقيبه يقول أنه الآن ، وقد أصبح صديقاً لفرنسا ، بعد أن عاملته معاملة العدو طيلة خمسة وعشرين سنة ، لا يستطيع الاحتفاظ بهذه الصداقة الغالية إذا عجز عن البر لها بوعده . . ! !

وقال بورقيبه أن صالح بن يوسف ـ وهو الأمين العام للحزب ـ عليه تنفيذ كل سياسة ترسمها الهيئة العليا للحزب المسماه بالديوان السياسي ومعارضة هذه السياسة من قبل السيد صالح

بن يوسف تعد خروجا عن الانقياد الحزبى وتمرداً على قراراته.

ورد صالح بن يوسف بأنه لم يدخر وسعا أثناء المفاوضات بين حكومتى فرنسا وتونس فى تبصير المتفاوضين وتحذيرهم من قبول المشروع الفرنسى .

ولذلك فهو غير مسئول عن السياسة التى أقرها الديوان السياسى وتحمل مسئوليتها ، إذ أنه يشغل منصب الأمين العام للحزب لا الأمين العام للديوان السياسى .

ومعروف أن النظام الداخلي للحزب الحر الدستورى التونسى يقتضى انتخاب الأمين العام بواسطة مؤتمر يضم رؤساء الفروع والهيئات التى يتكون منها الحزب ، كما يقضى النظام الداخلي للحزب أن الأمين العام يتمتع بسلطات واسعة النطاق دون غيره من أعضاء الهيئة العليا [1] باعتبار أن الأمين العام للحزب هو المسئول عن تنفيذ قراراته ولوائحه ، وعليه توجيه الصحافة الحزبية ، وهو الذى يدعو رؤساء الفروع والهيئات للاجتماع فى مؤتمرات دورية يتقرر أثناءها المنهاج السياسى للحزب ، ثم تنتخب الديوان السياسى دون تعيين خطط أعضائه.

وقال صالح بن يوسف للسيد الحبيب بورقيبه أنه بناءاً على أنظمة الحزب هذه ، فانه محق فى رفض الاتفاقيات الفرنسية التونسية حتى وإن صادق عليها زملاؤه أعضاء الديوان السياسى .

وانتهى الاجتماع بين الزعيمين .. ! !

---

(١) الديوان السياسى

فصل بن يوسف

واجتمع بورقيبه بعد مقابلته لصالح بن يوسف بالمندوب السامى الفرنسى لمدة ثلاث ساعات طلب فيها المندوب السامى إبعاد صالح بن يوسف عن البلاد التونسية ، ولكن بورقيبه أفهمه أن إجراء كهذا قد يتسبب فى إندلاع حرب أهلية ، واتفقا علي أن يفصل بن يوسف من الأمانة العامة للحزب ويجرد من صفته الحزبية .

وما أن فرغ بورقيبه من الاجتماع بالمندوب السامى الفرنسى حتى سارع إلى جمع أعضاء الديوان السياسى ، وأصدروا قراراً بتاريخ ١٣ اكتوبر سنة ١٩٥٥ يقضى بفصل السيد صالح بن يوسف من الأمانة العامة وتجريده من عضوية الحزب ، وفى نفس اليوم أعلن الحبيب بورقيبه انعقاد مؤتمر يضم جميع تشكيلات الحزب وفروعه .

وفيما يلي نص قرار فصل صالح بن يوسف :

بناء علي أن الأستاذ صالح بن يوسف يتبع اتجاها مخالفا لاتجاه الحزب الذى صادقت عليه الهيئات المسئولة للحزب من ديوان سياسى ومجلس ملي وجامعات وشعب فى مؤتمراتها الجامعية .

وبناء علي أنه جاهر بصورة واضحة لا شبهة فيها بمقاومته تلك السياسة فى الداخل بواسطة المناشير التى كان يقوم بارسالها من الخارج لاحداث الاضطراب والشغب علي الحزب .

وبناء علي أنه أصر علي موقفه رغم المحاولات التى قام بها الديوان السياسى والمنظمات القومية وكافة قادة المجاهدين وقسم كبيرمن مسئولي الحزب لاقناعه بضرورة المحافظة علي وحدة الأمة فى نطاق اتجاه الحزب .

وبناء علي استحالة صفة الكاتب العام لمقاومة سياسة الحزب ، وبعد دراسة جميع الظروف المحيطة بموقفه وعملا بالفصل الثالث والأربعين من القانون الداخلي للحزب .

فقد قرر الديوان السياسي للحزب الحر التونسي تجريد الأستاذ صالح بن يوسف من الكتابة العامة للحزب ومن عضوية الحزب .

الرئيس ـ الحبيب بورقيبه

مفاجأة

لقد فوجيء الحزب والرأى العام التونسي والعربى بهذا التدبير الجائر واعتبروه تحدياً سافراً لشعور الشعب التونسي ولمصلحة تونس العليا وإعتداء صريحاً علي نظم الحزب نفسها إذ تنص هذه النظم علي أنه ليس من حق الرئيس أو هيئةحزبية أخرى أن تفصل الأمين العام إلا بعد اجتماع مؤتمر الفروع والهيئات الذى يملك وحده حق تغيير الأمين العام .

رفض القرار

فى اليوم التالى لصدور قرار الفصل[1] أصدر السيد صالح بن يوسف بيانا طعن فيه شرعية هـذا القرار وأكد بطلانه لصدوره من غير ذى أهلية قانونية حسب النظم الداخلية للحزب وأعلن تمسكه بالأمانة العامة للحزب وبقاءه قائما على تصريف شئونه وهذا هو نص البيان :

طالعت بالصحف التونسية الصادرة بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٥ قراراً من الديوان السياسي ممضي من الرئيس الحبيب بورقيبه يقتضي تجريد الكاتب العام للحزب الحر الدستورى التونسي من الكتابة العامة للحزب ومن عضوية الحزب ، وإنى بوصفي الكاتب العام للحزب الحر الدستورى التونسي عامة أن القرار المذكور لم يكن صادرا عن ذى أهلية أو صلاحية حسب قوانين حزبنا .

ولذا فانى أعلن بطلانه من أساسه مؤكدا استمرارى على مباشرة مسئولياتى الحزبية وعملي السياسي الذى يتفق وحده والمبادىء الوطنية المقدسة، تلك المبادىء التى طالما أعلنها وأكدها حزبنا العتيد وانى فى ذلك اعتبر نفسي لازلت ولن أزال الكاتب

---

(١) ١٤ اكتوبر ١٩٥٥

العام للحزب الحر الدستورى التونسي وفقنا الله جميعا لما فيه خير البلاد والعباد .

صالح بن يوسف
الأمين العام للحزب الحر الدستورى التونسى

وتوافدت جموع الشعب التونسي علي منزل السيد صالح بن يوسف تضم من بينها المسئولين عن فروع الحزب وهيئاته من جميع أنحاء البلاد وظل بن يوسف يواصل — أمام الجماهير — هجومه علي المؤامرة الفرنسية الممثلة فى الاتفاقيات الفرنسية التونسية ، وكانت آراءه تقابل بالتأييد التام من جميع الأوساط الحزبية والشعبية .

ولم يكتف الشعب التونسي باظهار سخطه علي قرار الفصل بالبرقيات والمظاهرات ، بل أعلن الاضراب العام فى جميع أنحاء البلاد التونسية ، وقامت المظاهرات فى كل مكان تنادى بسقوط الاتفاقيات ، معبرة عن عزمها علي الرجوع للكفاح لتحطيم الاتفاقيات المشئومة وتحقيق الاستقلال التام ، الأمر الذى جعل المندوب السامى الفرنسي يأمر وزير الداخلية ومدير الحزب السيد المنجى سليم بالالتجاء إلى القوة لقمع المظاهرات وقد وقع بالفعل عدد من المصادمات بين المتظاهرين ورجال الجيش والبوليس الفرنسي ، نتج عنها أصابة عدد كبير من الوطنيين بجراح فاعتقلت السلطات عدداً كبيراً من رجال الحزب وأفراد الشعب .

فصل بورقيبة

درست لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة ، فى اجتماع عقدته وضم جميع وفود المغرب العربي [1] الاتفاقيات التونسية الفرنسية ، فاتهمت السيد الحبيب بورقيبة والديوان السياسى بالتواطؤ مع الاستعمار بعقدهم اتفاقيات تختلف فى معناها ومبناها عن المبادىء التى قام عليها الحزب الحر الدستورى التونسى والتى انضم بمقتضاها إلى لجنة تحرير المغرب العربي . ونظرا لمخالفتهم المبادىء التى قامت عليها اللجنة وحماية للحركات الاستقلالية بالمغرب العربي من التوجيه الاستعمارى الذى بدأ يتسرب إلى هؤلاء القادة ، قررت اللجنة فصل الديوان السياسى للحزب الحر الدستورى التونسى ورئيسه الحبيب بورقيبة من عضويتها وإسناد السلطات التى يتمتع بها إلى السيد صالح بن يوسف بصفته الأمين العام للحزب ، وكانت هذه القرارات قد صدرت فى بيان أذيع بتاريخ ١٤/١٠/١٩٥٥ وهذا نصه :

أعلن الديوان السياسي للحزب الدستورى التونسي برئاسة الأستاذ الحبيب بورقيبة فصل الأستاذ صالح بن يوسف الأمين العام للحزب نظرا للنشاط الذى قام به فى معارضة الاتفاقيات الفرنسية الجائرة

(١) تونس والجزائر ومراكش .

وقد اجتمعت لجنـــة تحرير المغرب العربي المكونة من الوفود المراكشية والجزائرية والتونسية والتى يعتبر الحزب الحر الدستورى التونسي الجديد أحد أعضائها ، وبعد أن ثبت لديها أن الديوان السياسي للحزب الحر الدستورى التونسي قام بمشاركة الحكومة التونسية فى عقد الاتفاقيات التونسية الفرنسية التى تختلف فى مبناها ومعناها عن المبادىء التى قام عليها الحزب والتى استحق بموجبها أن يكون عضواً مؤسساً للجنة تحرير المغرب العربي ، وبعد أن تبين أنه لم يعد هناك أمل فى تراجع الديوان السياسي الحالى عن موقفه نظراً لما يقوم به من ضغط وكبت لمعارضة الاتفاقيات التى تتسع يوماً بعد يوم فى داخل الحزب والتى تأيدت بعودة السيد صالح بن يوسف إلى تونس ، وبعد أن رأت اللجنـــة أن فى الخطوة التى خطاها الديوان السياسي بفصل الأمين العام للحزب محاولة للقضاء على روح المقاومة الشعبية التى كان من المتوقع بروزها فى مؤتمر الحزب المزمع عقده وذلك بقصد تمكين أعضاء الديوان السياسي الحاليين من الاستئثار باتخاذ القرارات المطابقة لسياستهم فى جمع مختار منهم ممثل لجميع النزعات الظاهرة فى الحزب .

لهذا كله قررت وفود المغرب العربي المنضوية تحت لواء لجنة تحرير المغرب العربي :

أولا — فصل الديوان السياسي للحزب الحر

الدستورى التونسي ورئيسه الحبيب بورقيبة من عضوية اللجنة .

ثانياً — اعتبار أن السلطات التى للديوان السياسي قد انتقلت إلى يد الأمين العام السيد صالح بن يوسف وهو الذى بقى محافظاً على المبادىء الاستقلالية التى انضم الحزب على أساسها إلى اللجنة .

ثالثاً — يبقى ممثل السيد صالح بن يوسف هو الممثل الرسمى للحزب الحر الدستورى التونسي الجديد فى لجنة تحرير المغرب العربي إلى أن يتمكن جمهور الحزب من البت فى مصير الديوان السياسي الحالى وتدبير المسئولين الجدد عن سياسة الحزب وذلك فى جو بعيد عن الارهاب الفرنسي وضغط الديوان السياسي الحالى .

وأن لجنة تحرير المغرب العربي لتجد نفسها مضطرة لاتخاذ هذه القرارات وذلك للمحافظة على المبادىء التى قامت عليها ، ولحماية الحركات الاستقلالية بالمغرب العربي من التوجيه الاستعمارى الذى بدأ يتسرب إلى بعض القاده ، وهو مؤمن بأنه لاخلاص لتونس إلا بالعودة إلى كفاحها المستمر فى سبيل تحقيق الاستقلال الصحيح متضامنة فى ذلك مع شقيقتيها مراكش والجزائر .

الوفد المراكشي (علال الفاسي) الوفد الجزائرى (محمد خيضر) الوفد التونسي (ابراهيم طوبال)

اجتماعات شعبية

وجه رؤساء الفروع والهيئات للحزب الحر الدستورى دعوات متتالية للسيد صالح بن يوسف لزيارتهم فلبى دعواتهم وعقد اجتماعات عديدة فى سائر أنحاء البلاد حضرها مئات الآلاف من التونسيين والتونسيات ، وكانت خطب صالح بن يوسف فى تلك الجماهير تقابل بالتأييد الكامل وباستنكار الاتفاقيات الفرنسية التونسية والتنديد بتصرفات السيد الحبيب بورقيبة وزملائه حيال الأمين العام للحزب ، وكان تأييد الجماهير عبارة عن استفتاء طلب أثناءه الشعب أن يتولى السيد صالح بن يوسف قيادة الحزب ، الأمر الذى أزعج بورقيبة والديوان السياسي ، فعمدوا لافساد مثل تلك الاجتماعات بوسائل غير مشروعة إذ كونوا جماعات ارهابية مرتزقة للاعتداء على كل من يستقبل صالح بن يوسف أو يحضر اجتماعاته .

ولكن فروع الحزب صممت على الوقوف بجانب الأمين العام المفصول والالتفاف حوله وتأييده تأييداً كاملا فى ما كان يدعو إليه من وجوب استئناف الكفاح الايجابي ضد الوضع القائم على الاتفاقيات الفرنسية التونسية ، والمطالبة بتحقيق الاستقلال التام . فأسرع بورقيبة إلى فصل أولئك الرؤساء واستبدالهم بأعضاء آخرين من أنصاره المأجورين ، يتبعون سياسته ويسيرون فى ركابه . ولم يكن بورقيبة محقاً فى اتخاذ هذا الاجراء ضد رؤساء فروع الحزب الذين انتخبهم أعضاء الحزب انتخاباً حراً .

وفى يوم ٣٠ أكتوبر وبحضور عشرات الآلاف من الوطنيين التونسيين ، افتتح صالح بن يوسف مقر الأمانة العامة للحزب وكانت أغلبية فروع الحزب وهيئاته ممثلة فى هذا الحفل خير تمثيل ، وأعلن بن يوسف إلغاء مؤتمر فروع الحزب وهيئاته الذى كان قد عينه بورقيبة فى نفس اليوم الذى قرر فيه فصل صالح بن يوسف .

وقد طلب بن يوسف مقاطعة المؤتمر المزمع انعقاده لسببين :

١ — لم يكن السيد الحبيب بورقيبة يملك الصلاحية لدعوة مؤتمر الحزب إذ أن مثل هذا الاجراء من خصائص الأمين العام وحده ، وفقاً لنظم الحزب .

٢ — أن الذين دعوا ليتكون منهم المؤتمر لم يعودوا يمثلون تمثيلا حقيقياً أعضاء فروع الحزب وهيئاته ، إذ أن السيد الحبيب بورقيبة عينهم بمحض إرادته خلفاً للرؤساء الشرعيين الذين يستمدون صفتهم الحزبية من انتخاب أعضاء الحزب لهم انتخاباً حراً .

وما أن تم افتتاح مقر الأمانة العامة للحزب واستمع الشعب التونسي للقرار الذى أصدره الأمين العام ، حتى استجابت أغلبية فروع الحزب وهيئاته لدعوته فأعلنت الانفصال عن الديوان السياسي والانضمام إلى الأمانة العامة للحزب وكان فى ذلك دليل جديد على تمسك الشعب التونسي بالأمين العام للحزب ومظهر جديد من مظاهر تأييده لسياسة التحرير الكامل بدون قيد ولا شرط .

القمع والإرهاب

كان للقرارات التى اتخذتها معظم هيئات الحزب وفروعه فى جميع أنحاء البلاد التونسيه والقاضيه بالانفصال عن الديوان السياسى الذى يرأسه بورقيبه والانضمام إلى الأمانه العامة للحزب أثرها الكبير فى نفوس رجال الديوان السياسى ، فانتهجوا سياسة جديدة فى مناهضتهم للاتجاه التحررى الجديد فى البلاد ، وتقوم هذه السياسة على استعمال العنف وأساليب الارهاب والضغط وكونوا من العاطلين جماعات إرهابيه الغرض منها إفساد اجتماعات الوطنيين والاعتداء على كل من يحضر هذه الاجتماعات أو يدعو إليها .

لم تكن وسائل الارهاب تمنع السيد صالح بن يوسف من مواصلة عقد الاجتماعات العامة فى جميع جهات تونس تلبية لما كان يرد عليه من دعوات ملحة تحملها وفود متوالية .

وفى خلال مدة لم تتجاوز الشهر أصبحت جميع مناطق البلاد التونسية من مدن وقرى وبوادى تعمها فروع ومكاتب تتبع كلها الأمانة العامة وتجلى فيها نشاط سياسى هائل بحيث تبدو البلاد التونسية لكل قادم عبارة عن ساحة تغشوها اجتماعات عامة تنتهى بنداءات وقرارات تحمل عزم الشعب التونسى على تحطيم

الاتفاقات الفرنسية التونسية واستئناف الكفاح التحررى إلى جانب كفاح الجزائر ضد قوى الاستعمار الفرنسى الغاشم .

ولقد تجاوب الشعب التونسى بأسره مع نداءات بن يوسف خصوصاً بعد الاجتماع التاريخى الذى كان قد عقده فى جامع الزيتونة يوم ٦ اكتوبر حيث حرض الشعب التونسى على نبذ الاتفاقيات الفرنسية التونسية ، وعلى العمل بجميع طرق الكفاح لانقاذ تونس والمغرب العربي بصفه عامة من الاستعمار الفرنسى حيث يحرر المغرب العربي كله ويتوحد كي ينضم إلى المجموعة العربية .

الموقف يفلت

لما رأى السيد الحبيب بورقيبه وزملاؤه أعضاء الديوان السياسى أن الموقف كاد يفلت من أيديهم ، وأن الشعب التونسي انفض من حولهم وأصبح متكتلا حول فروع وهيئات الأمانة العامة بقيادة السيد صالح بن يوسف ، عقدوا مؤتمرهم بمدينة صفاقس يوم ١٥ نوفمبر ١٩٥٥ ودعوا لحضوره ممثلى كثير من البلاد العربية ، ولقد لبت بالفعل بعض الحكومات دعوة بورقيبه ومنها مصر والعراق والسعودية وليبيا ، رغبة من هذه الحكومات فى الوقوف على حقيقة الحالة فى تونس وسعياً وراء حسم الخلاف الذى كان قائماً بين بورقيبه وصالح بن يوسف .

المؤتمر يفشل

ذكرنا فيما تقدم الظروف التى أحاطت بدعوة بورقيبه لأعضاء

حزبه لاجتماع ضم عناصر معينة لم تكن تمثل الشعب التونسى فى شيء .

فلا عجب ان راينا هذا المؤتمر يسفر عن تأييد كامل للسيد الحبيب بورقيبه وسياسته ، ويصدر قراراً بقبول الاتفاقيات الفرنسية التونسية وإعتبارها خطوة جريئة نحو الاستقلال التام.

وكانت جلسات المؤتمر بمثابة مسرحيات لم تخف عن المدعوين من البلاد العربية سواء كانوا ممثلين لحكوماتهم أو صحفيين ، ولقد خاب ظن بورقيبه فى أن تقتنع الوفود العربية التى حضرت المؤتمر بأن الشعب التونسى مبتهج بالسياسة التى حققها بورقيبه ، فلم تتردد الوفود العربية عن إظهار استيائها أثناء الجلسة الأولى للمؤتمر فغادرت كلها مدينة صفاقس ، ولم تحضر الجلسات التالية استنكاراً لما شاهدته فى الاجتماع الافتتاحى من تمثيل مسرحية كبرى أريد بها تضليل الرأى العام العربي والعالمى ، فلم يسع الوفود العربية إلا أنها أمسكت عن كل مشاركة فى تلك المسرحية.

وغداة اختتام جلسات المؤتمر نشرت جريدة العمل لسان حال السيد الحبيب بورقيبه مقال جاء فيه بالحرف الواحد :

(الآن وقد نجح مؤتمرنا لم يبق لنا سوى مطاردة المعارضة والمعارضين التابعين للسيد صالح بن يوسف وإستئصالهم بجميع الوسائل . .)

الاغتيالات السياسية

كان السيد الحبيب بورقيبه يعلق آمال كبيرة على نتائج مؤتمر

صفاقس مؤملا عودة رؤساء الفروع والهيئات إلى الالتفاف حوله متأثرين بالمظاهر البراقة والاحتفالات والمهرجانات التى كان المؤتمر يعقد جلساته فى جوها ، ولكن راع بورقيبه أن يرى حركة انفصالية — عقب مؤتمر صفاقس — شملت الكثير من نواب الفروع الذين كانوا قد حضروا مؤتمر صفاقس وهم من بين الذين عينهم بورقيبه نفسه ليشاركوا فى مؤتمره ..!!

وأعلن هؤلاء استقالاتهم فى الصحافة التونسية إستنكاراً للمهزلة التى كانوا قد شاركوا فيها .

أمام هذا الانهيار السياسى الذى قضى على ما تبقى لبورقيبه من شعبية قرر أن تتضافر سلطات الحكومة وسلطات الاستعمار — الجيش والأمن — وعصابات الديوان السياسي المسلحة لقمع حركة المعارضة وأن يسخر الجهاز الحكومى لمساعدة هذا القمع .

ولم تتورع هذه القوى المتضافرة عن استخدام كافة الوسائل فى سبيل إسكات المعارضة أو القضاء عليها — فقامت بحملات انتقامية جماعية ضد المعارضين فى كل مكان وإعتدت على ممتلكاتهم فحطمت دورهم وذهبت إلى حد قطع مياه الشرب عن جزيرة (جربه) [1] كما اعتدت على الصحف الموالية للمعارضة فأتلفت إدارة جريدة (الصباح) وحطمت مكاتبها وحاولت نسف مكاتب جريدة (البلاغ) وإغتيال المحررين بها .

ولم تزد الاعتداءات والاغتيالات ، الشعب التونسي ، إلا

---

(١) مسقط رأس صالح بن يوسف .

تمسكا بنبذ الاتفاقيات وإبتعاداً عن السيد الحبيب بورقيبه وحزبه وإلتفافا حول صالح بن يوسف بقصد مواصلة العمل تحت قيادته فى سبيل تحقيق الاستقلال الكامل لتونس .

وعمدت القوى الارهابية إلى الاغتيالات السياسيه علها بذلك أن تصل إلى خنق المعارضة (وإستئصالها) تنفيذاً لما كانت نشرته جريدة العمل لسان حال حزب بورقيبه .

ودبروا مؤامرة لاغتيال السيد صالح بن يوسف يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٥٥ ، كان ضحيتها سائق سيارته ، ثم توالت الاغتيالات ضد أنصار المعارضة البارزين أمثال الحاج على خضر [١] والسيد الصادق بوعسره [٢] كما إغتالت العصابات الارهابية المسلحة أناسا آخرين تربطهم مهنتهم بنشاط المعارضة أمثال المصور الصحفى السيد محمد بن عمار .

والجدير بالذكر أن أنصار المعارضة وهم أغلبية الشعب التونسى لم يصدر عنهم أى عمل إرهابي ولو لرد الفعل إذ كان صالح بن يوسف يوالى تحذيراته لأنصاره وللشعب التونسى بصفة عامة حتى لا تدخل البلاد التونسية فى فتنة هوجاء فتنقسم على نفسها إلى معسكرين يقتل ويبيد كل منهما الآخر .

وساطة الوفد الليبى

لما إشتدت موجة الارهاب وتوالت الاغتيالات السياسية

---

(١) رئيس فرع الحزب بحامه (٢) رئيس فرع اجلاص

بالبلاد التونسية ، هال أمرها العرب فى كل مكان ، فعملت بعض الحكومات على تخفيف حدة التوتر وإيقاف إراقة الدماء التى لا يفيد منها إلا المستعمر .

وفى أواخر ديسمبر ١٩٥٥ وصل إلى تونس وفد ليبى برئاسة مفتى الديار الليبية مصحوبا بناظر العدل فى ولاية برقه والسيد عبد الحميد بن حليم السكرتير بسفارة ليبيا بروما ، وكان هذا الوفد موفدا من قبل جلالة الملك إدريس ، والرئيس مصطفى بن حليم ليحاول حقن الدماء وإصلاح ذات البين بين التونسيين .

ولقد هال أمر هذا التناحر ، حكومة ليبيا وشعبها — وكان الدافع لسعيهم الأخوة الصادقة والغيرة الاسلامية .

وعقب وصول الوفد مباشرة ، اجتمع أعضاؤه بالسيد صالح بن يوسف وطلبوا منه أن يساعدهم على حقن الدماء بين التونسيين ، وهو الغرض الذى من أجله جاءوا . وقد بادر السيد صالح إلى التعبير للوفد عن استعداده لقبول كل ما يقترحه الوفد فى سبيل نجاح مسعاه الشريف .

ثم اجتمع الوفد الليبى بالسيد الحبيب بورقيبه الذى إلتزم أول الأمر بتنفيذ مقترحات الوفد ، ثم تراجع ورفض توقيع البيان المشترك الذى أعده الوفد الليبى ووقعه السيد صالح بن يوسف مناديا الشعب التونسى بتجنب كل شجار يؤدى إلى استعمال العنف والالتجاء إلى الاغتيالات السياسية . كما كان البيان يستنكر بشدة الأعمال الاجرامية التى يرتكبها التونسيون

بعضهم ضد بعض من أجل اختلافهم فى المنهاج السياسى .

وقد غادر الوفد الليبى تونس دون الوصول إلى اقناع الحبيب بورقيبه بوجوب المساهمة فى حقن الدماء بين المواطنين .

وقد عقد الوفد الرسمى الليبى مؤتمرا صحفياً حضره الصحفيون وممثلو وكالات الأنباء بفندق (تونيزيا بالاس) قرر فيه رفع الحجاب المسدول على المهمة التى جاء من أجلها والادلاء إلى الرأى العام بالنتائج التى تحصل عليها . وقد تكلم الأستاذ عبد الحميد بن حليم باسم الوفد فقال :

أن الحكومة الليبية التى تتبع بكامل الاهتمام تطور الأحوال السياسية بتونس قد سجلت بمزيد التأثر تأزم الجو السياسى بتونس وموجة الاغتيالات التى اجتاحت البلاد فى الأسابيع الأخيرة والتى كادت تؤول إلى حرب أهلية حقيقية .

وأمام هذا التدهور الخطير للحالة السياسية رأت الحكومة الليبية أن توجه وفدا رسميا للاتصال بالحكومة وخاصة بالزعيمين الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف وذلك قصد التوصل إلى حل وسط يسمح بتلافى سفك الدماء البريئة وبتمكين المعارضة الشرعية من تبوأ مكانها فى حياة البلاد السياسية .

وقد اتصل الوفد فعلا بالزعيمين عدة مرات وتحادث مع كليهما فى الموضوع مؤكدا بصورة

خاصة على وجوب إيجاد الوسائل الكفيلة بارجاع الأمن والهدوء مقترحا على كلا الزعيمين إصدار بيان مشترك يستنكران فيه أعمال الارهاب والاغتيال ويدعوان فيه إلى احترام حرية الرأى والقول .

واستطرد الناطق بلسان الوفد قائلا :

أن الزعيم صالح بن يوسف رحب بهذا الاقتراح وأعرب عن استعداده التام فى هذا الصدد أما الزعيم الحبيب بورقيبة الذى تقابل معه الوفد ثلاث مرات (٢٣ و ٢٤ و ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥) فقد أعرب عن استعداده لاصدار مثل هذا البيان فى المقابلة الأولي ولكنه تراجع فى المقابلتين الثانية والثالثة .

وأضاف البيان يقول أن الزعيمين حبذا سياسة الهدوء واستنكرا أعمال الاغتيال ، ولكن الوفد يأسف كثيراً لأن بورقيبه لم يف بالوعد الذى قطعه باصدار بيان يستنكر فيه أعمال الارهاب والاغتيال ويتبرأ من القتلة ، بينما بقى السيد صالح بن يوسف متمسكا بوعده وإصدار نداء مماثل .

تبرير بورقيبه

لما تعددت اغتيالات أنصار المعارضة من طرف عصابات بورقيبه قام بعض التونسيين بمساع لدى الحبيب بورقيبه لايقاف تلك العصابات عند حدها قبل أن يأتي الوفد الليبى إلي تونس ،

فكان السيد بورقيبه يلتمس لزائريه اعذاراً تبرر فى نظره ما تقوم به العصابات من الارهاب والتعذيب والاغتيال ضد أنصار المعارضة .

قال بورقيبة أن سبب هذه الأعمال هو اشتداد الحماس بأنصاره بعد أن فصل السيد صالح بن يوسف الأمانة العامة للحزب ، عن الديوان السياسى وهو هيأته العليا .

ابن يوسف .. والامانة العامة

إن صالح بن يوسف هو الأمين العام للحزب الحر الدستورى التونسى ، وبورقيبة هو رئيس لنفس الحزب ، والهيأة العليا للحزب المسماه ، الديوان السياسي ، تضم الرئيس ، والأمين العام ، وأعضاء آخرين .

وقد عارض السيد صالح بن يوسف الاتفاقيات الفرنسية التونسية فى ٢ يونيو ١٩٥٥ بينما بارك بورقيبه هذه الاتفاقيات ، وأخذ يدعو الشعب التونسى إلى قبولها والرضاء عنها .

ولما رجع بن يوسف إلى تونس فى ١٣ سبتمبر من نفس العام شرع فى القيام بدعاية واسعة النطاق ضد الاتفاقيات سالفة الذكر بوصفه الأمين العام للحزب .

وكان بن يوسف يذكر للتونسيين الأعضاء فى الحزب ، وللشعب التونسي بصفة عامة أن مبادىء الحزب وأهدافه تتعارض مع الاتفاقيات الفرنسية التونسية التى كانت فى روحها ونصها مركزة ومثبتة لقدم الاستعمار الفرنسي ، فى جميع الميادين

بتونس ، بينما كانت اهداف الحزب الحر الدستورى التونسي منحصرة فى العمل علي تحقيق استقلال البلاد التونسية استقلالا تاماً وضمها لجامعة الدول العربية .

ولذلك كان السيد صالح بن يوسف فى مناهضته للاتفاقيات الفرنسية التونسية يدعو تشكيلات الحزب وهيأته وفروعه إلى نبذ الاتفاقيات والرجوع إلى المطالبة بالاستقلال التام مستنداً فى ذلك إلى أهداف الحزب نفسه .

وقد لقيت حركة السيد صالح بن يوسف تجاوباً بعيد الأثر فى نفوس المسئولين فى التشكيلات الحزبية ، فأخذوا ينصرفون عن الديوان السياسى الذى يضم الرئيس الحبيب بورقيبة ، ثم ينضم هؤلاء إلى الأمين العام ، وهكذا سميت حركة المعارضة باسم (الأمانة العامة للحزب الحر الدستورى التونسى) .

وأمام حركة الانسلاخ التى طغت علي الديوان السياسي حتى كادت فى أسابيع قليلة أن تشمل جميع الاطارات الحزبية ، التجأ السيد الحبيب بورقيبة إلى وسائل العنف والاغتيال مؤملا السيطرة علي هذه الحركة ، ومن أجل ذلك كان الوطنيون المسئولون عن التشكيلات الحزبية هم الهدف الأول المقصود من العصابات المسلحة .

وحجة بورقيبة التى يبرر بها لعصاباته الاجرامية سوء تصرفها ، هى منطق غريب إذ أن المسؤلين فى الحزب الذين انضموا للسيد صالح بن يوسف ، لم يفعلوا ذلك إلا لأنهم اعتبروه قد حافظ على مبادىء الحزب وأهدافه ، وكان محقاً فى

مناهضته للاتفاقيات الفرنسية التونسية وأنه تمسك بالحزب الحر الدستورى التونسى لأن أهداف الحزب نفسه هى التى تتعارض مع قبول الاتفاقيات .

وكانت الخطب التى يلقيها السيد الحبيب بورقيبه باستمرار فى الجماهير التونسية للتخفيف من مفعول حركة المعارضة تأتي دائما بنتيجة عكسية فينشأ عنها انفضاض الشعب التونسى من حول السيد الحبيب بورقيبة وانضمامه إلي حركة المعارضة فاتخذ من العنف وسيلة لارهاب الشعب وصده عن تأييد المعارضة ، ولكنه خاب مرة أخرى إذ كاد الشعب يصبح بأكمله منتكراً للاتفاقيات الفرنسية التونسية مناديا بتحطيمها تحت لواء المعارضة .

المشروعات الاستعمارية

استغل بورقيبه سلطان الحكم الذى كان فى يد ضائعة ليبعث — من مرقدها — تشريعات مصطنعة كان قد عمد إليها نواب فرنسا فى تونس لقمع الحركة الوطنية ، وهى التشريعات التى كان بورقيبه نفسه يشكو منها ويتخذها حجة لاثارة الرأى العام العالمى ضد تعسف فرنسا الاستعمارية وبطشها بالوطنيين الأحرار .

وإستناداً إلى تلك التشريعات منعت الحكومة اجتماعات المعارضة ، فى حين أنها سمحت لبورقيبه بالتجول فى جميع أنحاء البلاد تحميه الطائرات والدبابات الفرنسية ، وكان يلجأ إلى حماية الفرنسيين ضدما كان الشعب يصارحه به من الاحتجاجات الصاخبة

وقد احتج الشعب التونسى ، وبالأخص سكان العاصمة ، على

هذه الاجراءات ، وقاموا فى مظاهرة رائعة قصدت منزل صالح بن يوسف للتعبير له عن تأييد الشعب التونسى المطلق ، فأمرت الحكومة التونسية ، بتوجيه من بورقيبه ، بفض المظاهرة بقوة السلاح فقتلت قوات الأمن الفرنسية خمسة من الوطنيين وجرحت اثنين وأربعين شخصاً ، وكان ذلك أمام صالح بن يوسف ، وهو فى شرفة منزله يخاطب الشعب ، وينصحه بمسك الأعصاب وعدم الركون إلى العنف حتى تظل الحجة قائمة على من يستهين بارادة الشعب التونسى المجاهد .

الغاء الاحالة العامة

لقد فطن الشعب التونسى إلى أن بورقيبه كان يقصد من إرهابهم وتقتيلهم ، إلهاء الشعب عن مقاومة الاتفاقيات ، والزج به فى حرب أهلية .

واتفق الرأى على عقد مؤتمر وطنى يضم نوابا عن جميع الهيئات والمنظمات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ؛ حتى يتخذ هذا المؤتمر باسم الشعب التونسي قراراً يكون له صداه فى نبذ الاتفاقيات ومطالبة فرنسا بالاعتراف باستقلال تونس استقلالا كاملا .

وتقدم صالح بن يوسف إلى الحكومة طالباً الترخيص بعقد هذا المؤتمر يوم ١٨ يناير ١٩٥٦ فأحالت الحكومة التونسية الطلب إلى المندوب السامى الفرنسي ، الذى أصدر ، باتفاقه مع

السيد الحبيب بورقيبه أمره إلى الحكومة التونسية بتبليغ صالح بن يوسف إلغاء المؤتمر الذى كان قد طلب عقده .

القضاء على المعارضة

فى ٢٨ يناير ١٩٥٦ قرر بورقيبة القضاء على المعارضة بعد أن فشلت كل الوسائل التى استعملت من قبل ، فأصدر أمره إلى الحكومة بحل الأمانة العامة للحزب الدستورى وإلقاء القبض على صالح بن يوسف وجميع أنصاره .

ولقد تم هذا الاجراء فى موجة من الارهاب ولكن السيد صالح بن يوسف تمكن من مغادرة داره سراً فى الليلة التى كان مقرراً إلقاء القبض عليه فيها .

ولم تكتف الحكومة التونسية بالقاء القبض على أكثر ما يمكن من أنصار المعارضة ، والزج بهم فى السجون انتظاراً لمحاكمتهم أمام محكمة خاصة أسست لهذا الغرض ، بل عين بورقيبه من بين أنصاره ومن العصابات المسلحة ـ التى أشرنا إليها فيما تقدم ـ ما سماه (لجان الرعاية) ووزع عليهم الأسلحة وأطلق أيديهم للعبث بكل من يشتبه فى أنه من أنصار المعارضة ، فأصبحت لجان الرعاية هذه تقتل وتغتال فى رابعة النهار وفى الأسواق . وكانت موجة من الارهاب والتعذيب لم تشاهد البلاد التونسية مثلها حتى فى أحلك أيام الحكم الاستعمارى المباشر .

أما الذين كانوا يحالون إلى المحكمة الخاصة لمحاكمتهم من أجل تهم وهمية فقد كان السن يحميهم من اغتيال لجان الرعاية

لهم ، وكثيراً ما كان القضاة فى هذه المحكمة الخاصة يطلقون سراحهم لعدم توافر أركان الجريمة ضدهم . إلا أنهم كثيراً ما كانوا يرفضون الخروج ويحتجون ، بل ويطالبون بالبقاء فى السجن .

ولم يبق أنصار المعارضة مكتوفى الأيدى ، بل انقلب أكثرهم إلى فدائيين أخذوا على عاتقهم توجيه ضرباتهم لمقاومة الفرنسيين فى أشخاصهم وممتلكاتهم ، وتكون جيش التحرير الوطنى التونسي وأصبحت حركة منسقة بين الفدائيين بالمدن والمقاومين فى الجبال ، يهدف الجميع إلى مقاومة الجيش الفرنسى الذى لا يزال يرابط فى البلاد .

٢٠ مارس

تبين لفرنسا أن المعارضة ضد الاتفاقيات التونسية الفرنسية قد أصبحت معارضة مسلحة ضد النفوذ الفرنسي ، ونشرت الصحف يومئذ الكثير عن أنباء المعارك ، وما أسماء بنى خداش ، وتطاوين ، وجبل عرباطا . . إلا أكبر دليل على أن الثورة التونسية سنة ١٩٥٦ عادت أشد وأقوى من عام ١٩٥٤ ، وتهدف إلى شيء واضح هو إجبار فرنسا على اعتبار الاتفاقيات لاغية والاعتراف باستقلال تونس والتسليم بوجوب جلاء قواتها عن الأراضي التونسية .

حتى أن الحبيب بورقيبه نفسه ـ أمام اتجاه الثورة التى أصبحت طاغية على مشاعر الشعب كله ـ قد سافر إلى فرنسا ليبلغها

ويحذر حكومتها من ان الموقف قد اصبح خطيراً ولا يمكن وقف (الثورة اليوسفية) إلا إذا أعلنت فرنسا استقلال البلاد مثل ما كانت قد فعلته من قبل بالنسبة لمراكش فى ٢ نوفمبر ١٩٥٥ عندما كان سلطان مراكش فى باريس بعد رجوعه من منفاه فى جزيرة مدغشقر .

الثورة اليوسفية (١)

نتيجة للضغط الوطنى المتزايد اصدرت فرنسا فى ٢٠ مارس ١٩٥٦ بروتوكولا تونسيا فرنسيا اعترفت فيه باستقلال تونس هذا نصه :

فى ٣ يونيو سنة ١٩٥٥ على اثر مفاوضات حرة حصلت بين وفديهما اتفقت الحكومة الفرنسية والحكومة التونسية علي الاعتراف لتونس بممارستها الكامله للسيادة الداخلية فأبديا على هذا النحو عزمهما علي تمكين الشعب التونسي من بلوغ ازدهاره الكامل وتولى الاشراف علي مصيره علي مراحل .

وتعترف الحكومتان بأن التطور المنسجم والسلمى للعلاقات التونسية الفرنسية يتمشي مع مقتضيات العالم العصرى ويلاحظان بابتهاج ان ذلك التطور يتيح البلوغ للسيادة الكاملة بدون آلام بالنسبة للشعب وبدون صدمات بالنسبة للدولة .

وتؤكد ان اقتناعهما بأنه باقامة علاقاتهما علي أساس الاحترام المتبادل والكامل لسيادتهما فى

---

(١) الاسم الذى أطلقته فرنسا على ثورة الشعب لتحطيم اتفاقية ١٩٥٥

نطاق استقلال الدولتين وتساويهما تدعم فرنسا وتونس التضامن الذى يربط بينهما لأجل خير البلدين .

وعلى أثر خطاب التولية الذى ألقاه رئيس الحكومة الفرنسية وجواب جلالة الملك المؤكدين لعزمهما المشترك على التقدم بعلاقاتهما فى كشف نفس روح السلم والصداقة افتتحت الحكومتان مفاوضات باريس يوم ٢٧ فبراير .

وبناء عليه تعترف فرنسا علانية باستقلال تونس

ونجم عن ذلك :

ا) أن المعاهدة المبرمة بين فرنسا وتونس يوم ١٢ مايو سنة ١٨٨١ لا يمكن أن تبقى تتحكم فى العلاقات الفرنسية التونسية .

ب) أن أحكام اتفاقيات ٣ يونيو سنة ١٩٥٥ التى قد تكون متعارضة مع وضع تونس الجديد وهى دولة مستقلة ذات سيادة سيقع تعديلها أو الغاؤها .

وينجم عن ذلك أيضاً :

جـ) مباشرة تونس لمسئوليتها فى مادة الشؤون الخارجية والأمن والدفاع وكذلك تكوين جيش وطنى تونسى وفى نطاق احترام سيادتيهما تتفق فرنسا وتونس على تحديد أو اكمال صيغ تكافل يكون

محققا فى حرية بين البلدين بتنظيم تعاونهما فى الميادين التى تكون مصالحهما فيها مشتركة خاصة فى مادة الدفاع والعلاقات الخارجية .

وستضع الاتفاقات بين فرنسا وتونس صيغ المساعدة التى ستقدمها فرنسا لتونس فى إنشاء الجيش الوطنى التونسي .

وستستأنف المفاوضات يوم ١٢ ابريل سنة ١٩٥٦ قصد الوصول فى أقصر الآجال الممكنة وطبقا للمبادىء المقررة فى هذا البروتوكول لابرام الوثائق الضرورية لوضعها موضع التنفيذ .

حرر بباريس فى نسختين أصليتين يوم ٢٠ مارس ١٩٥٦

عن فرنسا (أمضي) كريستيان بينو
عن تونس (أمضي) الطاهر بن عمار

وفى مداولات الجمعية الوطنية الفرنسية فى باريس فى أول يونيو ١٩٥٦ ، كانت الحكومة الفرنسية تردعلى استجواب من النواب حول اعلان استقلال تونس فى بروتوكول ٢٠ مارس ١٩٥٦ ، ولقد صرح المسيو سافارى وزير الشؤون التونسية والمراكشية فى جلسة أول يونيو للجمعية الوطنية الفرنسية بما يلى :

(إن الحكومة الفرنسية اضطرت إلى إعلان استقلال البلاد

التونسية خشية ان تكتسح الثورة اليوسفية التى اندلعت يوم ٢٨ يناير وشملت كامل أرجاء البلاد التونسية فتشمل الثورة القطرين التونسي والجزائرى ، وفى ذلك القضاء على وجود فرنسا بالشمال الأفريقى .

وأضاف المسيو سافارى قائلا :

إن الحكومة ترى من الحكمة أن تعزز جانب بورقيبه صديق فرنسا فتمنحه استقلال تونس فى نطاق تكافل فرنسي تونسي حتى لا تكتسح الثورة التى يقودها صالح بن يوسف كامل الشمال الأفريقى فيقتلع صالح بن يوسف استقلال تونس اقتلاعا ونخسر نهائيا شمال أفريقيا حيث ينجح بذلك صالح بن يوسف فى فصل تلك الأقطار عن فرنسا وضمها إلى جامعة الدول العربية)[1] وقد أيد جى موليه رئيس وزراء فرنسا هذه التصريحات أمام الجمعية الوطنية وكذلك كريستيان بينو وزير خارجيتها .

تعليق صالح بن يوسف

بعد صدور بروتوكول ٢٠ مارس أصدر السيد صالح بن يوسف تعليق على هذا البروتوكول حث فيه على مواصلة الكفاح لأن البروتوكول المذكور لم يشر من قريب ولا من بعيد إلى مسألة

(١) نشرت هذه التصريحات فى الجريدة الرسمية لفرنسا يوم ١٩٥٦/٦/٣

جلاء الجيوش الفرنسية ، إذ يعتقد صالح بن يوسف ان الاستقلال الكامل المعلن عنه من قبل فرنسا يظل وهميا وصوريا ما دامت فرنسا لم تعترف بوجوب جلاء الجيوش الفرنسية ، وهذا هو نص تعليق صالح بن يوسف :

اعترف رسميا يوم الثلاثاء ٢٠ مارس سنة ١٩٥٦ بحق تونس فى السيادة والاستقلال فى نطاق التكافل الفرنسى التونسى بعد أن أسقطت المعارضة بقيادة الامانة العامة للحزب الحر الدستورى التونسى اسقاطا نهائيا معاهدة « باردو » واتفاقية ٣ يونيو سنة ١٩٥٥ ، تلك الاتفاقيات الناتجة عن مفاوضات طبعت بطابع التهاون بمصلحة الوطن فى جميع الميادين وبقدر ما نقدر هذا الحادث الجديد الهام بقدر ما نبدى التحفظات العميقة بخصوص شروط هذا التكافل وحدوده ، سيما وأن أولئك الذين تسببوا فى كارثة الاتفاقيات وفى خلق جو من الارهاب والتقتيل والتعذيب فى البلاد وفى فرض الأساليب الفاشية على نطاق مهول فى النظام الحكمى وفى بعث الأوامر التعسفية الاستثنائية وفى خنق الحريات الأصلية للافراد والجماعات والمؤسسات وفى تشريد القادة والمواطنين خارج الوطن وفتح أبواب السجون ليزج فيها بالمناضلين الأحرار وفى إقامة انتخابات على أساس اتفاقيات ملغاة واقعيا وقانونيا الآن ، وعلى قاعدة تقصى الأغلبية

الساحقة للشعب التونسي المكافح لتصبح تلك الانتخابات مجرد توزيع مناصب المجلس التأسيسي على الأنصار والتابعين، هم أنفسهم الذين سيعدون مع فرنسا رغم إرادة الشعب الحقيقية كارثة التكافل الجديدة .

واني في هذا الظرف التاريخي الحاسم أدعو شعبنا العربي الأبي إلى الحذر واليقظة ومضاعفة الجهود ومواصلة الكفاح الشريف لتقويض صرح الاحتلال الأجنبي لأنه لا معنى للاستقلال ما دامت جيوش العدوان الاستعماري ترابط بأرض الوطن فتكون خطرا دائما يهدد في كل آن وحين مصير الشعب ومقومات السيادة ومقدرات البلاد .

واني في هذه المناسبة لأنحني في خشوع واجلال أمام أرواح الشهداء وضحايا تونس والجزائر ومراكش وأحيي في فخر واعتزاز المجاهدين الابرار في سائر أنحاء المغرب العربي الذين استطاعوا بتضحياتهم الكاملة وتفانيهم وتجردهم المطلق أن يعيدوا سبيل التحرير الحقيقي في وجه شعوب المغرب العربي وأن يقوموا اليها بعد بزوغ فجر النصر والعزة والكرامة ضمن وحدة عربية سليمة، وفي كنف صداقة الشعوب الديمقراطية المسالمة الحرة في عموم أرجاء العالم .

بورقيبة فى الحكم

فى ١٤ أبريل سنة ١٩٥٦ عين الملك السيد الحبيب بورقيبة رئيساً للحكومة التونسية ، وهى اول حكومة تشكل فى تونس بعد اعلان استقلالها .

ولما سئل بورقيبه عن رأيه فى اتجاه السيد صالح بن يوسف الذى يدعو إلى المطالبة بالجلاء ، أجاب بأن الجلاء لم يكن ضرورياً ، وأن بن يوسف من المتغالين المتطرفين .

ولما رأى بورقيبه ان استلامه لمقاليد الحكم بعد اعلان الاستقلال لم يوقف المعارضة التى كان يقودها جيش التحرير التونسى ضد الجيش الاستعمارى ، طلب من المجلس التأسيسي القومى - الذى جرى انتخابه فى ٢٠ مارس فى موجة من الارهاب والاغتيالات - أن يعين محكمة شعب عليا لمحاكمة التونسيين الذين لم يرضوا بالاستقلال المعلن عنه فى ٢٠ مارس . . ! !

لقد تمادى التونسيون فى البوادى وفى الجبال يكافحون الجيوش الفرنسية بالتعاون مع الجيش الجزائرى سعياً وراء الضغط على فرنسا لتسلم بوجوب الجلاء ، وعلى الحكومة التونسية نفسها لتطالب فى مفاوضات مقبلة كانت ستجرى مع

فرنسا لتحديد معنى (التكافل) وحتى تكون الحكومة التونسية مضطرة هى بدورها إلى اعتبار مسألة الجلاء لها الأهمية الأولى فى المفاوضات المقبلة بين فرنسا وتونس .

وهكذا كان القصد من النداء الذى وجهه السيد صالح بن يوسف إلى جيش التحرير الوطنى التونسى بما فيه من المقاومين فى الجبال والفدائيين فى المدن ليواصلوا جميعهم مقاومتهم حتى تصبح مسألة الجلاء مسيطرة على الجانبين المتفاوضين ، ويكون الاستقلال المعلن عنه فى ٢٠ مارس استقلالا تعترف فيه فرنسا بوجوب جلاء قواتها وتحدد فى اتفاقها مع الجانب التونسى موعداً لانهاء عمليات الجلاء .

وبذلك استمر قسم من الشعب التونسي - وهو المنضوى تحت لواء جيش التحرير الوطنى التونسى - يواصل كفاحه .

تونس .. وحكم بورقيبة

ذكرنا أن القمع الجماعى الذى سلطته الحكومة التونسية ضد حركة المعارضة ، كان قمعاً يتميز بخلق موجة كبيرة من الارهاب والاغتيال ذهب ضحيتها المئات من التونسيين الأبرياء الذين كان ذنبهم التمسك بالمبادىء الوطنية السليمة وإعلان موقفهم هذا منذ برزت المعارضة عقب رجوع صالح بن يوسف من مصر إلى تونس فى ١٣ سبتمبر ١٩٥٥ .

وقلنا أن الأنصار الذين كانوا يعملون ويقومون بنشاط سياسى سلمى فى صفوف الأمانة العامة للحزب ، انقلبوا إلى

مقاومين فى الجبال وفدائيين فى المدن هدفهم مطاردة الجيوش الفرنسية وضرب الفرنسيين فى ممتلكاتهم وفى أشخاصهم الأمر الذى اضطر فرنسا إلى اعلان استقلال تونس فى بروتوكول ٢٠ مارس . وقبل أن يعلن استقلال البلاد التونسية ، أجرت الحكومة التونسية ، التى تسير بمشيئة بورقيبة ، انتخابات عامة أسفرت عن إقامة مجلس تأسيسى تونسى اجتمع لأول مرة فى ٢٥ مارس ١٩٥٦ بقصر باردو وكان انتخاب هذا المجلس فى جو من الارهاب بحيث لم يصعب على الحبيب بورقيبة ان يجعل أعضاء هذا المجلس من الصنائع والمؤيدين ، وكانت مهمة هذا المجلس هى وضع دستور لتونس .

ولما اجتمع المجلس فى جلسته الأولى ، انتخب بورقيبة رئيساً ، واستقالت فى نفس اليوم حكومة الطاهر بن عمار وخلفه الحبيب بورقيبه . . ! !

وقد حاول بهذه الطريقة أن يظهر للعالم أنه منتخب من قبل نواب الشعب بالاجماع ، إلا أن هذا الاجماع فى الحقيقة ، هو إجماع مزيف ، يمثل حلقة فى سلسلة طويلة من تزييف إرادة الأمة .

رسول

تخلى بورقيبة عن رئاسة المجلس التأسيسي بعد إسناد الوزارة إليه .

وحاول بورقيبه أن يقنع زميله القديم السيد صالح بن يوسف

بان مواصلة الكفاح لم يعد لها مبرر ، فأوفد إليه رسولا هو السيد بلحسين جراد ، اجتمع به فى طرابلس بليبيا .

وعرض رسول بورقيبه على صالح بن يوسف أن يأمر أعوانه بوقف الكفاح فى مقابل عودته إلى تونس آمناً مطمئنا ، ولكن صالح بن يوسف أفهم رسول الحبيب بورقيبه أن مصلحة الوطن العليا فى أن يستمر كفاح الشعب التونسى ضد النفوذ الفرنسي ، وأن يواصل جيش التحرير التونسى اشتباكاته مع الجيش الفرنسي فيساند بذلك الثورة الجزائرية ، ويكون وسيلة ضغط يستعملها السيد الحبيب بورقيبة فى مفاوضاته المقبلة مع الجانب الفرنسى ، حين يشرع الجانبان فى تحديد التكافل الذى نص عليه بروتوكول ٢٠ مارس ، فيستطيع بورقيبه أن يجابه الفرنسيين برغبة الشعب التونسى الملحة فى أن استقلال ٢٠ مارس لا يمكن أن يرضى به الشعب التونسى إلا إذا كان مشفوعاً بتحديد أجل معقول لجلاء الجيوش الفرنسية ، إذ أن البروتوكول لم يتعرض مطلقاً إلى مسألة الجلاء .

تلك كانت نصيحة السيد صالح بن يوسف لرسول الحبيب بورقيبه الذى قفل راجعاً من طرابلس الغرب الى تونس معبراً للسيد الحبيب بورقيبه عن إقتناعه بوجهة نظر بن يوسف وابتهاجه بها لأن السيد بلحسين جراد هو فى ذاته من الوطنيين المكافحين ، فكان من السهل أن يقتنع بخطة تهدف إلى اغتنام فرصة تاريخية لتحقيق مطامع الشعب التونسى كامله .

إلا أن السيد الحبيب بورقيبه غضب على رسوله فحيره بين أمرين :

إما أن يحال على المحكمة الشعبية العليا بتهمة الخيانة الكبرى أو يقبل أن يكون عضواً فى المحكمة نفسها ..!!

وقبل بلحسين العرض الثانى فأصبح عضواً فى المحكمة الشعبية العليا وهى التى حكمت على السيد صالح بن يوسف وأنصاره بالاعدام يوم ٨ يناير ١٩٥٧ . . ! !

موقف العدو

لقد رفض السيد الحبيب بورقيبه عروض السيد صالح بن يوسف لأنه لم يكن يعتبر جلاء قوات فرنسا ضروريا للاستقلال ولذا لم يتردد منذ توليه الحكم فى الوقوف من جيش التحرير الوطنى التونسى ، الذى كان مشتبكا فى الجبال مع الجيش الفرنسي موقف العدو ، فسخر ما أسماه بالحرس الوطنى ليكون هذا الحرس بجانب الجيوش الفرنسية يساعدها على مقاتلة التونسيين بعد أن حاول إقناع الثوار التونسيين عن طريق وفود أرسلها إليهم بأن يضعوا السلاح ، ويؤيدوا حكومته .

ولقد ظن السيد بورقيبه أنه لو اقتص من بعض الثوار التونسيين ، لخمدت الثورة ، ولكنه كان مخطئاً فى ظنه ، إذ تمادت الثورة رغم ما كان يسلطه من الاعدام شنقا على بعض الثوار الذين يقعون فى الأسر بواسطة الجيش الفرنسي المعتدى ، وكان بورقيبه يطلب من الجيش الفرنسي أن يسلم له قادة الثوار الذين يقعون فى الأسر ، ولم يتورع عن محاكمة أبطال تونسيين تسلمهم من الفرنسيين مثل الطيب الزلاق ، عبدالله البوعمراني ، الهادى الأسود ، الشيخ الحسين الحاجى .

حوكم هؤلاء أمام المحكمة الشعبية العليا وكان الاعدام شنقا هو خاتمة جهادهم المستميت ضد الجيوش الفرنسية ، بعد أن أذاقوا تلك الجيوش الأمرين فى معارك شملت تونس بأسرها ، سقطت أثناءها طائرات العدو وقتل فيها عدد كبير من الجنود الفرنسيين .

ولم يحل دون شنق هؤلاء الأبطال التوسلات التى ملات الدنيا والشفاعات التى قام بها فضيلة شيخ الجامع الأزهر ومئات من الهيئات والشخصيات فى البلاد العربية . . !

الجلاء . . والاستقلال

إن السيد الحبيب بورقيبة قد صده تعنته على أن يقر بالمنطق الوطنى السليم الذى يدين به كل الوطنيين المكافحين من أن استقلال أى بلد محتل لايمكن أن يكون واقعيا والقوات الأجنبية تجثم فوق أراضيه .

وتولت فرنسا نفسها إقناع بورقيبة بأن استقلاله صورى يوم اعتقلت غدرا واختطافا المجاهدين الجزائريين أحمد بن بللا ومحمد خيضر وحسين آيت احمد ومصطفى بوضياف والأستاذ الأشرف وهم فى طريقهم إلى تونس لحضور ندوة مشتركة بين سلطان مراكش والحبيب بورقيبة للنظر فى الحلول التى يمكن أن تؤدى إلى حقن الدماء فى الجزائر .

لقد شعر بورقيبة يوم ذاك أن استقلال تونس لاتعبأ به فرنسا بل تتجرأ على اختطاف ضيوف كانوا يقصدون البلد المضياف ، وهو بلد مستقل يتمتع بسيادة كاملة . . !

كان صالح بن يوسف يظن أن فعلة فرنسا ستكون حافزا للسيد الحبيب بورقيبة ليعدل عن ظنه بفرنسا الغادره ، وأن يستجيب لنداء الشعب الذى تأثر تأثرا شديدا ، وأصبح ينادى بالكفاح بجانب الجزائر للتخلص نهائيا من فرنسا وجيوشها .

موقف مشرف

وفعلا وقف السيد الحبيب بورقيبة فى ذلك اليوم موقفا مشرفا أمام المجلس التأسيس التونسي وصرح رسميا أمام الدنيا كلها بعد سبعة أشهر من تولية الحكم ، وبعد شنقه للمجاهدين الذين كانوا يحاربون الجيوش الفرنسية الاستعمارية ، بأن .

(استقلال البلاد التونسية سوف يظل صوريا مادامت الجيوش الفرنسية الاستعمارية لم تحل عن أراضينا ، وما زالت شقيقتنا الجزائر تعاني بطش الجيش الفرنسي) .

ولقد أعجب العالم العربي بتصريحات السيد الحبيب بورقيبة ، ولم يكن صالح بن يوسف أقل إعجابا وتقديرا لموقف زميله القديم فبادر بالابراق اليه مشجعا ومناديا بوجوب تكتل الشعب التونسي كله ، معارضه وحكومه ، للاجهاز علي قوات فرنسا الباغية فأثبت بذلك أن خلافه مع بورقيبة لم يكن خلافا شخصيا ولكنه

كان يستهدف مصلحة تونس العليا . وهذا هو نص البرقية .

السيد الحبيب بورقيبة رئيس مجلس الوزراء
(تونس) .

اعتقال فرنسا لاخواننا زعماء الجزائر ليعد عملا

إجراميا وغدراً يؤكد أن من جديد تمسكها بأساليبها الاستعمارية الغاشمة وخصوصاً لأقدس المبادىء الاخلاقية وتنكرها لأبسط حقوق الانسان وميثاق الأمم المتحدة . لقد كشفت فرنسا عن حقيقة نواياها حتى أزاء ما اعترفت به من استقلال منقوص لتونس ومراكش إذ أقر رئيس الحكومة الفرنسية الفعلة الشنيعة التي ارتكبتها السلطات الفرنسية العسكرية والمدنية ضد إخواننا الزعماء الجزائريين ضيوف الحكومتين التونسية والمراكشية . أن تفاقم الاحتلال الأجنبي لأرض الوطن والسلوك الاجرامي المضطرد من قبل الجيش الفرنسي قد أظهروا بجلاء ضرورة انجاز الاهداف التي لم نزل تنادي بوجوب العمل لتحقيقها وهي أن استقلال تونس سيظل صوريا ما لم تستقل الجزائر وما دامت الجيوش الأجنبية لم تجل عن أراضي المغرب العربي تلك الأهداف التي سجلتموها في ندوتكم يوم ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٦.

سخرت فرنسا من احتجاج الحكومتين التونسية والمراكشية ومن سخط الضمير العالمي الحر حكومات وشعوبا على اعتقال الجزائريين غدراً . يتحتم إذن على الحكومتين التونسية والمراكشية اتخاذ إجراءات إيجابية تنقذ حياة أخواننا ضحايا المكر الفرنسي ، وتضطر حكومة فرنسا إلى إطلاق سبيلهم أما المواقف السلبية فلن تفيد شيئا . ان مصلحة المغرب العربي

العليا تفرض في هذا الظرف الحاسم قطع كل تفاوض وكل تعاون مع حكومة فرنسا ما دامت لا تعترف باستقلال الجزائر ولن يعود التفاوض مع فرنسا إلا إذا شمل في وقت واحد تونس والجزائر ومراكش وكان يهدف إلى جلاء الجيوش الفرنسية وتحريره تحريرا نهائيا كاملا يضمن له حياة كريمة ويحقق له وحدته المنشودة فيكتمل كيان أمتنا العربية .

احتراماتي ؟

صالح بن يوسف

ثم تبعها السيد صالح بن يوسف ببرقية أخرى هذا نصها :

السيد الحبيب بورقيبة رئيس الحكومة التونسية

تبعا لبرقيتي التي أرسلتها لسيادتكم في الخامس والعشرين من الشهر الجاري ونظرا لتطور الحوادث ببلادنا وسائر المغرب العربي أعلن على الاشهاد إلى حكومتكم الموقرة وإلى الشعب التونسي المكافح أن الظرف التاريخي الحاسم الذي تجتازه تونسنا العزيزة ومغربنا العربي والبلاد العربية قاطبة يفرض على شعبنا أن يتكتل في وحدة جبارة لا نترك ثلمة بين جماعات المعارضة وجماعات الحكومة . لتكن تونس حكومة وشعباً قوة هائلة تستطيع بالتعاون الوثيق مع الشقيقتين الجزائر ومراكش المناضلتين التغلب على الاستعمار الفرنسي الغادر الغشوم وطرده

من أراضينا يقف شعبنا المجاهد وقفة البطولة والفداء من اعتداء فرنسا الفظيع علي سيادتنا وأراضينا غير آبهة بالقوانين والمواثيق الدولية التى جعلت من الاعتداء علي أراضى الدول ذات السيادة جريمة تثير سخط الضمير العالمى وتفرض على مجموعة الدول الموقعة علي ميثاق الأمم المتحده أن تقتص من الدولة المعتدية فتهب لمناصرة الدولة المعتدى عليها وتقضى على العدوان قضاء مبرما . ويرسل شعبنا المجاهد دماءه كل يوم لصد عدوان الجيش الفرنسى وإرغامه علي الجلاء عن أراضينا وإني لأنحنى فى خشوع وإجلال أمام ضحايانا الأبطال الذين يستشهدون ابتغاء مرضاة الله وفى سبيل عزة الوطن وكرامته . لقد أصبحت تونس تتمتع بكيان قانوني فى الميدان الدولى مما ساعد حكومتكم الموقرة بعد أن خطت خطوات موفقة للذود عن حياض الوطن علي أن تخطو خطوات إيجابية فى الميدان الدولى فنبادر بإثارة اعتداء فرنسا علي بلادنا أمام مجلس الأمن وذلك تعزيزاً لكفاح الشعب فى جهاده المستميت . والله نسأل أن يمدنا بروح من عنده ، وأن ينصرنا فى جهادنا المقدس لتخليص وطننا العربي الأكبر من جميع قوى البغى والشر ؟

صالح بن يوسف

ويبدو من نص هاتين البرقيتين أن صالح بن يوسف كان يهدف إلى انهاء الخلاف الذى طال بين المعارضة وحكومة بورقيبه وتجديد وحدة الشعب التونسي والسير به فى طريق النضال التحررى .

محاكمة بن يوسف

ومن سخرية القدر أن يكون رد بورقيبه على الدعوة إلى وحدة الصفوف ، هو تقديم صالح بن يوسف وجمع غفير من أنصاره إلى المحكمة الشعبية العليا التى أصدرت حكمها يوم ٨ يناير ١٩٥٧ بالاعدام على بن يوسف ، وبأحكام أخرى شديدة على جميع أنصاره . . ! !

وكانت كل جريمة هؤلاء — فى نظر المحكمة — أنهم لم يتخلوا عن مبادئهم الوطنية وعملوا بنشاط فى صفوف المعارضة رغم الاغراء الهائل الذى بذلته لهم حكومة بورقيبه .

وقد جاء فى حيثيات حكم المحكمة بالنسبة لصالح بن يوسف (من أجل إعتدائه على الأمن الداخلى للدولة التونسية ، وإثارة الفتن بين المواطنين ، وتنظيم ثورة مسلحة كان ضحيتها الكثير من التونسيين الأبرياء) .

وقد اعتمدت المحكمة فيما اعتمدته من وثائق لاثبات التهمة منشوراً كان قدأرسله بن يوسف لوحدات جيش التحرير الوطنى التونسي مؤرخا فى ١٧ مايو ١٩٥٦ وقت أن كانت الاشتباكات بين جيش التحرير الوطنى التونسي والجيش الفرنسي على أشد

ما تكون من القوة بحيث انسحب الجيش الفرنسى من جنوب تونس بينما كان جيش التحرير الوطنى الجزائرى هو الآخر يصوب له ضربات قاسية فى الجزائر على مقربة من الحدود التونسية .

وكان التنسيق بين الجيش التونسي الوطنى والجيش الوطنى الجزائرى قد فعل مفعوله فى تلك الفترة فى الجيوش الفرنسية المنتشرة فى تونس والجزائر .

وقد عمد السيد الحبيب بورقيبه ، وقد مر على توليه الحكم شهر ونصف ، إلى محاولة إنقاذ الجيش الفرنسى من الورطة التى أوقعه فيها جيشا التحرير التونسى والجزائرى ، فأرسل رسلا عنه ليتصلوا بالمجاهدين التونسيين ويحاولوا إنزالهم من جبالهم وإقناعهم بوجوب وقف الثورة .

وقد استعمل هؤلاء الرسل كل وسائل الترغيب والاغراء ولكنهم فشلوا أمام تصميم الشعب الأبي .

الحلول الوسط

إن السيد الحبيب بورقيبة يرفض كل دعوة إلى وحدة الشعب التونسى على أساس تحرير المغرب العربي من سيطرة الاستعمار والسير به فى اتجاه عربي سليم ينبذ الأحلاف الغربية ، وكل اتفاق تكون له صبغة السيطرة والتحكم .

وهو يحاول لاخفاء هذا الاتجاه أن يسلك طرقاً ملتوية وأن يلجأ إلى الحلول الوسط .

والعرب ما زالوا يذكرون موقف بورقيبة من العدوان على بور سعيد .

إن حكومة السيد بورقيبة كانت الحكومة العربية الوحيدة التى لزمت الصمت أثناء الاعتداء الثلاثي على مصر ، فلم يصدر عنه أى تصريح أو احتجاج أو تضامن مدة أسبوع كامل من يوم الهجوم ، إذ كان يظن النصر حليف المعتدين ، فخير له ألا يتورط قبل معرفة تطور الظروف وخشية أن يفقد مكانته عند فرنسا وحليفاتها . . ! !

ولما تبين له فشل المعتدين فى تحقيق أطماعهم خرج عن صمته وأدلى باسم حكومته بتصريح خال من كل روح أخوية صادقة .

تصريح التأميم

ولقد دأب بورقيبة على أن يأخذ موقفاً — من القضايا العربية — لا يختلف عن موقف الحكومات الغربية نفسها ولعل أبرز هذه المواقف هو تصريحه يوم أممت مصر قناة السويس إذ قال :

وإن لم يكن هناك شك فى مشروعية تأميمها لقناة السويس ، إلا أن عليها أن تضمن حرية الملاحة لجميع الدول . .

وقد صرح السيد المنجى سليم سفير تونس بواشنطن والباهى الأدغم رئيس الحكومة التونسية بالنيابة بتصريحات لا تخرج عن هذا المعنى ، وهو المعنى الذى لا يختلف عن موقف الدول الغربية المعادية لمصر والتى كانت قد اجتمعت فى مؤتمر لندن.

وتوالت بعد ذلك تصريحات بورقيبة ، وكلها طعنات للقومية العربية .

قال للصحفيين الفرنسيين وهو فى طريق عودته إلى بلاده بعد أن شهد فى أمريكا اجتماعات الأمم المتحدة ، قال :

لو خيرت بين الانضمام لحلف الأطلنطى ، والجامعة العربية ، لاخترت الحلف . .

وقال فى نادى الصحافة الأمريكية بواشنطن حيث أقيمت له حفلة شاى فى عام ١٩٥٧ .

إن سياسة حكومتى سوف لا تكون منسجمة مع سياسة

الحكومات العربية الأخرى وبالأخص حكومتى مصر وسوريا . . ! !

وفى خطابه الأسبوعى الذى ألقاه بتونس يوم ١٤ ديسمبر ١٩٥٦ - وأذيع من الاذاعة التونسية ، فاجأ بورقيبة الشعب التونسى وسائر الشعوب العربية الأخرى بسعيه الحثيث مع فرنسا للوصول إلى حل قضية الجزائر على أسس لم تكن جبهة التحرير الوطنى ولا جيش التحرير يذكرها من قبل .

وتنحصر هذه الأسس فى اعتراف فرنسا بحق الجزائر فى الاستقلال على أن يصل الشعب الجزائرى إلى تحقيق استقلاله على مراحل .

ونحن نعرف أن المجلس القومى للثورة الجزائرية المنعقد فى الجزائر يوم ٢٠ أغسطس ١٩٥٦ قد أقر من غير لبس وحدد بكامل الوضوح ميثاق الثورة الجزائرية الذى يمكن معه إيقاف اطلاق النار وهو :

أن تعلن فرنسا على رؤوس الملأ أن الجزائر دولة مستقلة ذات السيادة الكاملة ، تتصرف وحدها فى كامل شئونها الداخلية والخارجية وتتولى وحدها شئون دفاعها الوطنى .

أين هذا الميثاق إذن مما يتحدث عنه بورقيبة من حلول معتدلة ومعقولة يرتضيها الجزائريون لحل مشكلة بلادهم . . ؟ ! !

وأوضح بورقيبة حقيقة مقترحاته فقال : إن المغرب العربي بأكمله سوف يستقبل عهد تعاون مثمر مع فرنسا . ! !

وهو تعاون يكون فى شكل كومنولث فرنسى شمال إفريقى.

فشل الكومنولث

لم يخف السيد الحبيب بورقيبه ابتهاجه بما وعد به الرئيس آيزنهاور من محاولة إرغام قادة الشعب الجزائرى المكافح فى قبول حلول (متوسطة معقولة) لقضيتهم ، إذ أن الكومنولث الفرنسى الشمال إفريقى المنشود لن تتأتى إقامته إلا إذا توقفت الحرب فى الجزائر وعادت فيها المياه إلى مجاريها .

ولما لم يقبل قادة الجزائريين من جيش التحرير ومن جبهة التحرير عروض السيد بورقيبة كان الفشل خاتمة مساعيه .

ولكنه حاول مرة أخرى مستعيناً برئيس الحكومة الليبية السيد مصطفى بن حليم ، فدعاه لزيارة تونس فى مستهل شهر يناير ١٩٥٧ ، ظناً منه أن الكومنولث الفرنسى الشمال إفريقى إذا لم يتحقق بعد ، فسيظل على كل حال فكرة ومشروعاً يضم فى المستقبل ليبيا وتونس والجزائر ومراكش .

ولقد أوضح السيد الحبيب بورقيبه فى الخطاب الذى ألقاه بتونس فى ٦ يناير ١٩٥٧ فى حفل توقيع المعاهدة التونسية الليبية بحضور زميله السيد مصطفى بن حليم ، البرنامج الذى يسعى إلى تحقيقه وفاءاً لتعهداته التى قطعها للرئيس إيزنهاور ، وقال :

(أن المغرب العربي الذى يمثل موقعاً جغرافياً هاما بالنسبة للعالم كله ، سوف يلعب دوره التاريخى — إذا ماتحررت الجزائر — ضمن مجموعة الدول الغربية الأوربية ، ولن يكون

لهذا المغرب شأن ، ولن يتم له أمن أو إزدهار إلا إذا احكم علاقاته مع أوربا الغربية وتعاون معها تعاونا مثمراً فى شتى الميادين حتى العسكرية منها ، إذ أن الرئيس إيزنهاور يرى من مصلحتنا أن يكون مغربنا العربي الكبير متحالفاً مع كتلة دول حلف الأطلنطى ، حتى تساهم فى وقف تسرب المبادىء الشيوعية إلى تلك الرقعة الهائلة من العالم الحر التى يكون مغربنا العربي جزءاً لا يتجزأ منها) .

أما الوفد التونسى فى لجنة تحرير المغرب العربي الذى يعبر أصدق تعبير عن أهداف المعارضة التى يتزعمها السيد صالح بن يوسف فقد واصل عمله لتنوير الرأى العام العربى والعالمى بصفة عامة بخصوص وضع الشعب التونسى وموقفه من اتجاهات السياسة التى انتهجها بورقيبه .

والشعب التونسى لم ينفك يعبر عن إيمانه وتمسكه بعروبته وباصراره على تحقيق تحرره الكامل من كل سيطرة أجنبية ، وعلى تجاوبه مع سائر الشعوب العربية والحكومات العربية المتحررة فى الاعتقاد بأن سلامته لن تتأتى إلا بانضمامه إلى المجموعة العربية الكبرى دون غيرها بعيداً كل البعد عن الارتباط بأحلاف تزج به فى الحرب الباردة التى تدور رحاها بين المعسكرين والتى قد تؤول إلى حرب ضروس .

والشعب التونسى يرى فى مبدأ الحياد الايجابي الذى نادى به رؤساء الدول العربية المتحررة ، أضمن طريق وأوفق سبيل لتجنيب الأمة العربية ويلات حرب مدمرة ، والقضاء تدريجياً على أسباب الحروب خدمة للسلم العالمى ودفاعا عن الانسانية جمعاء .

وشاء بورقيبه أن ينقل ميدان مؤامراته من داخل تونس إلى قلب العالم العربى ، فأعلن عن رغبته فى الانضمام إلى جامعة الدول العربية . .

وكان طبيعياً أن يرحب العرب فى كل مكان بانضمام تونس إلي المجموعة العربية ، وهى البلد العربي الأصيل . .

وكان طبيعياً أيضاً أن تقوم الجمهورية العربية المتحدة بواجبها ـ وهى حاملة رسالة القومية العربية ـ نحو سرعة قبول تونس.

وجاء وفد تونس إلي القاهرة برئاسة السيد الحبيب الشطى للاشتراك فى اجتماعات مجلس الجامعه .

وأخذ الأعضاء دورهم فى الترحيب بتونس الشقيقة ، وكانت الجمهورية المتحدة أكثر الدول تحمساً لهذا الترحيب .

ووقف السيد الحبيب الشطى ، وتطلعت إليه الأنظار وانتظرت أن تسمع منه شكراً عاطراً للدول العربية التى رحبت به . .

ونطق الحبيب الشطى — أمام مندوبي الصحف ووكالات الأنباء العربية والأجنبية — فقال :

إن الجامعة العربية أصبحت ذات اتجاه واحد . . تعمل لصالح شعب واحد . . وتأتمر بأوامر عضو واحد[1].

---

(١) المضابط الرسمية للجامعة العربية .

يجب تجنب وقوع أحد أعضاء الجامعة فى حب الهيمنة والاستبداد بالرأى . .

ومع إمارات الدهشة التى ارتسمت علي وجوه أعضاء الوفود العربية ، نهض السيد فائق السامرائي رئيس وفد العراق ووجه صفعة لرسول بورقيبة إذ قال :

إن أحرار تونس والمغرب وجدوا العون دائماً فى القاهرة حتى استطاعوا أن يواصلوا الكفاح ..

واسرع السيد عبد الخالق الطريسى رئيس وفد مراكش وألقى كلمة قال فيها :

إن مراكش لا تؤيد موقف تونس ..

وانسحب السيد عبد الحميد غالب رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة من الجلسة .. وخرج الصحفيون ومندوبي وكالات الأنباء ليبرقوا إلى الخارج بأنباء المؤامرة التى أراد بورقيبة أن يدبرها فى الجامعة العربية .

مؤتمر صحفى ..

وأراد الحبيب الشطى أن يستر ما انفضح من أمر سيده ، فعقد مؤتمراً صحفياً يوم ١٢ اكتوبر ١٩٥٨ أذاع فيه البيان الآتي :

إن الحكومة التونسية ترى لزاماً عليها أن تميط اللثام آسفه مكرهة عن الأسباب التى تجعل قيامها بدورها داخل الجامعة أمراً مستحيلا .

فلقد ساءت العلاقات بين الحكومة التونسية وحكومة مصر . ثم حكومة الجمهورية العربية المتحدة ، إلى حد أصبح التعاون معه بين الحكومتين غير ممكن .

فتونس قد انعدمت ثقتها تمام الانعدام فى الجمهورية العربية المتحدة .

ثم استطرد البيان يقول :

إن هذا الخلاف يرجع أصله إلى سبب واحد جوهرى هو تدخل الجمهورية العربية المتحدة فى الشئون التونسية البحته باحتضانها رجلا مجرماً — يدعى صالح بن يوسف — أثار فتنة داخليـة فى تونس وحكمت عليه المحكمة الشعبية العليا فى تونس بالاعدام . .

وإن حكومة القاهرة رغم معارضة الحكومة التونسية أسبغت عليه قانون اللجوء السياسى غير آبهة بالحجج التى ما انفكت الحكومة التونسية تتقدم بها إليها .

ولقد كانت حكومة القاهرة تتعلل بأن الرجل لاجىء سياسى وأن له عليها حق الحماية والرعاية ، وأن دستورها لا يسمح لها باخراجه من ترابها وأنها حرمت عليه كل نشاط سياسى عملا بما تقتضيه القوانين فى هذا الصدد .

والحكومه التونسية تعتبر هذه الذرائع تعلات غير مجدية ولا ترى مبرراً لاحتضان حكومه القاهرة رجلا اتضح أنه عميل وأنه مجرم وأنه مدبر مؤامرات[1].

---

(١) نص البيان الذى أذيع فى القاهرة .

مغالطة

وقد نسي هذا البيان الهزيل مجموعة من الحقائق ، أو لعله تناساها عامداً فقد تناسى :

١ — إن صالح بن يوسف كان الرجل الثاني فى الحزب الحر الدستورى الذى يرأسه بورقيبة وكان ساعده الأيمن وأقرب المقربين له .

٢ — كان بورقيبة نفسه لاجئاً سياسياً فى مصر أيام كان الاستعمار الفرنسى يطارده ، وكان صالح بن يوسف لاجئاً معه فى مصر وقتها .

٣ — بعد أن وصل بورقيبة إلى الحكم وغادر منفاه فى مصر اختلف معه صالح بن يوسف ، ثم احتدم الخلاف بينهما إلى حد أن صدر ضد بن يوسف حكما بالاعدام من محكمة شعبية شكلها بورقيبة فى تونس ، وبذلك أصبح ضد صالح بن يوسف حكمين بالاعدام ، واحد من فرنسا ، والثاني من بورقيبة . . ! !

٤ — إن حكومة القاهرة قد ردت على طلب بورقيبة تسليم صالح بن يوسف بأنه يعيش فى مصر كلاجيء سياسى وأن الدستور لا يسمح باخراجه وأنها رعاية للسيد بورقيبة ، حرمت علي صالح بن يوسف أن يقوم فى القاهرة بأى نشاط سياسى معاد لبورقيبة .

هروب الشطى

ثار الرأى العام العربي ضد مؤامرة بورقيبة ، وتركت

الصحف سياسة الصمت التى كانت قد التزمتها حيال بورقيبة مجاملة للشعب التونسى ، الذى يرأس بورقيبة حكومته .

وتبين الحبيب الشطى أن الاجتماع القادم لمجلس الجامعة العربية سيكون آخر مسمار فى نعش سمعة بورقيبه .

فطار إلى روما فجر يوم ١٣ أكتوبر وهو نفس اليوم الذى كان محدداً لاجتماع مجلس الجامعة .

وفى الاجتماع صدر قرار إجماعى باستنكار موقف تونس ورفض كل ما جاء فى بيان الحبيب الشطى ، وقرر عدم إدراجه فى محضر الجلسة ووثائق الجامعة .

برقع الحياء

وفى يوم ١٥ أكتوبر خلع بورقيبة برقع الحياء وقرر قطع العلاقات الدبلوماسية مع الجمهورية العربية المتحدة وعاد على كامل فهمى سفيرها فى تونس إلى القاهرة .

وفى اليوم التالى عقد بورقيبة مؤتمراً صحفياً يشرح فيه أسباب قطع العلاقات فقال :

إن الجمهورية العربية المتحدة تؤيد المؤامرات التى يدبرها الزعيم التونسى صالح بن يوسف ، وأن لديه الدليل على أن خلافه مع الجمهورية العربية أكثر من سوء تفاهم بين البلدين ، وأن هذا الخلاف هو السبب الذى جعل قطع العلاقات أمر ضرورى .

ورد بورقيبه على إتهام العرب له بأنه غربي ، فكان رده مؤيداً للاتهام إذ قال :

(إن تونس دولة أصابها الاستعمار الفرنسى بالضعف ، وهى فى حاجة إلى الاعتماد على صداقة دولة كبرى . .)

واستطرد بورقيبه يهاجم الدول العربية التى تعادى اسرائيل ووصفها بأنها دولة هادئة مسالمة . . !!

والمعروف أن فى حكومة السيد الحبيب بورقيبه وزير اسرائيلى . . ! !

. . وشهد شاهد

وقد علقت وكالة أسوشيتدبرس للأنباء على تصريح بورقيبه فقالت :

(إن بورقيبه قدم للغرب فى حديثه أمس أقوى تعهدبالتأييد قدمه رئيس عربى حتى الآن . .) . . !!

وهكذا ظهر بورقيبه على حقيقته وفضحته وكالات الأنباء الغربية نفسها .

وأنا أذكر بهذه المناسبة ما كتبه المؤلف الفرنسى فيلكس فاراس عن بورقيبه [1] كتب يقول بالحرف الواحد (إنه خصم نزيه ولكنه لم ييأس قط من فرنسا التى سعى دائماً للمحافظة

---

(١) بورقيبه ومود أمة — فيلكس فاراس

على صداقتها . وإن عمله لدليل قاطع على أنه يوجد بين الاستعمار والجهاد المقدس مكان لسياسة عصرية حديثة تقوم على التعاون الحر وهذا ما قاله تحديا للتاريخ فى زمن سادته الثورة والقنوط.)

لماذا يصمم بورقيبه ..؟!

لقد أدهش تصميم بورقيبه ، على المطالبة باخراج صالح بن يوسف ، الرأى العام العربى والعالمى ، وارتسمت علامات الاستفهام تحاول تبرير تصرف بورقيبه ، وتعليقه عودة العلاقات الدبلوماسية بينه وبين الجمهورية العربية المتحدة ، على شرط موافقتها على إخراج صالح بن يوسف .

ولكن بورقيبه يهدف من إخراج صالح بن يوسف إلى تصويره فى صورة المنبوذ الذى لا تلقى معارضته الوطنية أى تجاوب خارجى ، الأمر الذى يدخل اليأس فى نفوس المجاهدين التونسيين الذين لا يزالون يشهرون أسلحتهم فى وجه فرنسا ، ولا يقبلون استقلالا يشوبه وجود قوات فرنسية فى أرض تونس.

وقد إستطاع بورقيبه أن يحصل على تأييد كتلتى الشرق والغرب فى محاولته إعادة علاقاته السياسية مع الجمهورية العربية المتحدة على هذا الأساس ، بل أن كلا من الكتلتين قد حاولت فعلا أن تبذل مساعيها فى هذا السبيل .

ومهما يكن من أمر الخلاف فى وجهات النظر بين كل من الجبهتين إلا أنهما قد إلتقيا فى السعى لغاية واحدة .

الاستعمار الغربي ، وامريكا علي رأسه ، تعتمد علي بورقيبه فى مقاومة إنتشار القومية العربية وإقامة العراقيل فى وجهها ، داخل الجامعة العربية وخارجها .

وقد كانت سفارة تونس فى القاهرة بالفعل ، مركزا للجاسوسية الأمريكية فى الشرق الأوسط ، وكانت أمريكا تستطيع عن طريقها أن تجلس بين أعضاء الجامعة العربية مرتدية ثياب وفد بورقيبه .

أما الشيوعية فانها ما برحت تحاول الوقيعة بين الجمهورية العربية المتحدة وزعماء الحركات التحررية الافريقية الذين يعتبرون القاهرة مركزاً لكفاحهم الوطنى .

فاذا استجابت القاهرة إلي طلب إخراج صالح بن يوسف فانها تفقد بذلك ثقة زعماء التحرر الافريقى وتظهر فى اعينهم بمظهر الدولة التى لا ترعى حقوق الالتجاء السياسى .

فاذا ما تحقق ذلك ، سنحت الفرصة للشيوعية أن تنقل مركز الحركات التحررية الافريقية إلى بغداد أو غيرها من العواصم التى تدور فى فلك الشيوعية .

وبذلك تتحقق لها السيطرة على الحركات الوطنية الناهضة والوصاية عليها .

والشيوعية تعلم أن بقاء القاهرة ـ وهى إحدى دول الحياد الايجابي ـ مركزاً للعناصر الوطنية الافريقية ، يجنب هذه الحركات فكرة الانحياز إلي إحدى المعسكرين العالميين المتصارعين.

ومن هنا إلتقت أهداف الشيوعية ، والاستعمار الغربي فى تأييد المطالبة باخراج صالح بن يوسف .

والجمهورية العربية المتحدة ، بلد يرعى إلتزاماته الدولية ، ويفى بتعهداته فى أمانة وشرف ، ولا يمكن أبداً أن يتنكر لمبدأ دولي مقرر أكده دستورها وهو حق الالتجاء السياسى .

وهكذا فوتت الجمهورية العربية المتحدة على كلا الجبهتين أغراضهما وصممت على رفض طلب بورقيبه إخراج صالح بن يوسف .

آخر الفضائح

فى ١٧ يناير ١٩٥٩ عقد السيد الحبيب بورقيبه مؤتمره الصحفى الأسبوعى ، وأعلن فيه أن تونس ليست مستعدة للمساهمة فى الحرب الجزائرية وأنها لن تشترك فى مؤسسة الانماء العربي.

وأكد بورقيبه أن تونس ستشترك فى السوق الأورية المشتركة .

وقال أنه لا يرى فى مؤسسة الانماء العربي ولا فى كل المشاريع التى أقرتها دول الجامعة العربية أية فائدة أو أية مصلحة وطنية لتونس .

وقد علقت صحيفة صوت العرب الدمشقية على تصريحات بورقيبه بقولها :

(إن رئيس جمهورية تونس يمثل فى العالم العربى اليوم

مركز نورى السعيد بفارق بين الاثنين هو أن الأخير كان يتصف بالدهاء أما بورقيبه فقد برهن على أنه أحمق وطائش وثرثار .

ومضت الجريدة تستعرض التصرفات الشاذة والحماقات والخيانات التى ارتكبها بورقيبه فى حق الأمة العربية وفى حق تونس خاصة . وأضافت أنه لم يكتف بهذه المواقف بل ذهب بعيداً فى التزلف الى أمريكا وبريطانيا وفرنسا وطرح نفسه أمام الدول الثلاث بشكل مهين فى الوقت الذى لا تزال فرنسا تحتل فيه (بيزرته) أكبر قاعدة عسكرية فى تونس ، ولا تزال قواتها الغاشمة تقوم بحرب الابادة فى الجزائر العربية .

البورقيبية..!

شعرت فرنسا بازدياد الخطر على نفوذها الاستعمارى فى أفريقيا ، نتيجة لنمو الوعى التحررى الذى يقوده الرئيس جمال عبد الناصر ، والذى تجاوبت معه الشعوب المتطلعة الى الحرية والاستقلال فى طول القارة وعرضها ، وأدخل بورقيبه فى روع الحكومة الفرنسية أنه قادر على أن يقف فى وجه هذا التيار ويقاومه ، وتعهد لفرنسا بأن يحافظ لها على ما بقى من نفوذها المنهار ، إذا هى ساعدته على تقوية مذهبه الجديد الذى أطلق عليه اسم البورقيبيه Boutguibisme .

وقد أوفت فرنسا بعهدها لبورقيبه فلقى مذهبه الجديد من الصحف الاستعمارية تأييداً كبيراً إلى جانب التأييد الذى قامت به الدبلوماسية الفرنسية .

والبورقيبيه هى تطور جديد لنظرية بورقيبه التى طالما نادى بها وهى .. خذ .. وطالب .

وينادى هذا المذهب بأنه تجب على الشعوب المستعمرة ، التى تطالب بالاستقلال ، أن تعتمد على الاستعمار نفسه للحصول على استقلالها .

ويرى بورقيبه أن إتباع هذه السياسة يحقق للشعوب

المستعمرة استقلالها علي مراحل . . ! ! وفى نفس الوقت يبقى للدولة المستعمرة علي أهم مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية .

وتستنكر البورقيبيه كل كفاح ثورى يستهدف استرجاع الحق المغتصب كاملا ، وتسميه (تطرفا) .. !!

وفى هذا تتجاوب البورقيبيه مع الاستعمار الذى يسمى الكفاح الوطنى بالتطرف الوطنى .

وقد طبق بورقيبه بالفعل مذهبه على تونس من أجل خدمة الاستعمار الفرنسى فأقدم على تصفية ثورة الشعب التونسى ١٩٥٢ — ١٩٥٤ وأجبر الثوار التونسيين علي تسليم أسلحتهم إلى فرنسا مقابل اعترافها لتونس باستقلال داخلى منقوص (١)

وبعد أن أعلنت فرنسا — مجبرة — استقلال تونس التام فى ٢٠ مارس ١٩٥٦ ظل الحبيب بورقيبه يزعم أن هذا الاستقلال كان نتيجة لسياسة (المراحل) ، وقبوله الاستقلال الداخلى فى عام ١٩٥٥ .

وبالغ بورقيبه فى التجنى فذهب الى أن الاستقلال الذاتى يعتبر دليلا علي بعد نظره ، ونجاح سياسة خذ .. وطالب.

وأراد بورقيبه أن يتجاوز بمذهبه السياسي نطاق العلاقات التونسية — الفرنسية إلى محيط السياسة الدولية فأخذ يدعو له وينصح به الثورة الجزائرية وكل الحركات التحررية التى تقوم

---

(١) أول يونيو ١٩٥٥

بها شعوب إفريقيا . وفى رأيه أن تلجأ هذه الحركات إلي مهادنة المستعمرين والاتفاق مع الاستعمار علي حل وسط ..!!

وفى مؤتمر حزبه المنعقد فى مدينة (سوسه) يوم ٢ مارس عام ١٩٥٩ دعى بورقيبه الدول التى تستعمر إفريقيا [١]

(إلى أن تختار من بين الوطنيين الافريقيين الثائرين على الاستعمار من يتصف بالاعتدال فتعقد هذه الدول مع أولئك المعتدلين . . ! ! مؤتمر مائدة مستديرة ترسم أثناءها سياسة تؤدى الى إبدال سيطرة الاستعمار المباشرة على بلدان أفريقيا بنوع جديد من العلاقات تحفظ للدول المستعمرة سابقا جميع مصالحها ..[٢])

وعاد بورقيبه فكرر الدعوة لبورقيبيته فى خطابه الذى ألقاه فى مؤتمر الطلبة الأفريقيين الذى انعقد بتونس خلال شهر يوليو عام ١٩٥٩ ، إذ قال فى خطابه بالحرف الواحد :

(يجب أن تتجنبوا كل تطرف فى كفاحكم ضد الاستعمار وأن تحكموا العقل حتى تحولوا من يستعمروكم اليوم إلى أصدقاء الغد ، حيث أن تأخر قارتنا الأفريقية فى جميع الميادين يفرض علينا الاعتراف بجميل الدول الغربية علينا ، ومطالبة هذه الدول بمواصلة رعايتها لنا . . ! ! ولن يكون ذلك إلا فى مقابل الابقاء على مصالحهم المشروعة فى بلادنا . .)

---

(١) فرنسا ، اسبانيا ، البرتغال ، بريطانيا ، بلجيكا . الخ .

(٢) نص حرفى .

وفى المؤتمر العالمى للمجالس النيابية المنعقدة فى وارسو يوم ٢٠ سبتمبر عام ١٩٥٩ تولى وفد بورقيبه الدعاية للبورقيبيه بين أعضاء المؤتمر تحت ستار المطالبة بتصفية الاستعمار فى أفريقيا .

وكان طبيعيا أن يلقى وفد بورقيبه ترحيبا شديداً من وفود جميع الدول الغربية الاستعمارية ، والدول التى تدور فى فلكها .

مغالطة سياسية

والبورقيبيه فى واقعها هى مذهب سياسي استعمارى يفنده الواقع ، وسوابق التاريخ ، بل هو مجرد مغالطة سياسية المقصود بها محاولة إنقاذ مابقى من نفوذ الاستعمار المترنح فى صراعه المستميت ضد الحركات التحررية فى العالم .

ولم يحدث فى التاريخ القديم أو الحديث أن شعبا قد تحرر تحرراً كاملا من سيطرة الأجنبى على مراحل .. وبالتقسيط . !

بل أثبت التاريخ السياسى فى كل العصور ، أن الحرية تؤخذ ولا تمنح ، وأن الاستعمار لا يسلم أبداً بحرية الشعوب عن رغبة وإختيار .

وما الابقاء على المصالح الاستعمارية ، إلا إبقاء على الاستعمار نفسه .

فالمسلم به أن الدول الاستعمارية لا تتحمل أعباء تسيير الجيوش وإهدار دماء أبنائها لامن أجل المحافظة على مصالحها . وما دام الأمر كذلك فلا تعدو البورقيبيه أن تكون دعوة إلى

استعمار سلمى تضحى فيه الشعوب بحريتها ويتجنب به الاستعمار مشقة الصراع مع العناصر الوطنية .

سوابق التاريخ

وقد أثبتت سوابق التاريخ القديم والحديث ان البورقيبية لا تقوم على أسس من الواقع أو المنطق وليس أدل على ذلك من النتائج التى حققها كفاح الهند وإندونيسيا وسوريا ولبنان ومصر وغينيا وغيرها من الدول التى حصلت حديثا على استقلالها .

والحبيب بورقيبه يفترى على التاريخ عندما يزعم أن الشعوب المناضلة لا تستطيع تحمل الصراع التحررى لمدة طويلة ، فقد أثبتت الأمثلة السابقة أن كفاح الشعوب الحرة لا بد أن يصل بها إلى أهدافها ما دامت متمسكة بحقها ، ومستعدة لتحمل كل التضحيات التى يفرضها عليها الكفاح .

بل إن القضية التونسية نفسها تكذب بورقيبه فيما يزعمه من أن تطوير الاستقلال الداخلى إلى نوع من الاستقلال الكامل كان نتيجة لسياسته .

فليس فى العالم من يجهل أن قبول فرنسا لتطوير الاستقلال التونسى كان نتيجه لثورة خاضها الشعب التونسى من جديد خلال عامى ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ — وكان نتيجة غير مباشرة لاستمرار ثورة الجزائر ، المجاورة لتونس .

ولقد اعترف حكام فرنسا المسئولين أنفسهم بذلك وأكدوه على لسان وزير خارجيتهم مسيو سافاريه فى الجمعية الوطنية الفرنسية فى أول يونيو ١٩٥٦ .

بورقيبة.. والجزائر

لم يكتفى بورقيبة بان يفرض وصايته على الشعب التونسى رغم أنفه ، بل أراد أيضاً أن يفرض هذه الوصاية على ثورة الجزائر .

فلم يلبث منذ بداية الثورة الجزائرية فى نوفمبر عام ١٩٥٤ أن حاول نصح الشعب الجزائرى المكافح بالعدول عن الثورة وإتباع مذهبه السياسى حيال الاستعمار الفرنسى .

وقد كان بورقيبة يتولى فى ذلك الوقت اجراء مفاوضات سياسية فى باريس لانهاء الثورة التونسية ، فلما أبرم مع فرنسا اتفاقيات الاستقلال الداخلي (أول يونيو ١٩٥٥) عاود إلحاحه على المجاهدين الجزائريين،وكان يتوجه إليهم عن طريق الاذاعة التونسية طالباً منهم أن يعهدوا إليه بالتفاوض مع فرنسا فى شأن مصيرهم بشرط أن يوقفوا الثورة ويسلموا أسلحتهم إلى السلطات الفرنسية[1].

وظل الحبيب بورقيبة يضغط بشتى الوسائل علي الثورة الجزائرية تنفيذاً لاتفاق سرى عقده مع فرنسا (لتفشيل)

---

(١) ارغم بورقيبة الثوار التونسيين عام ١٩٥٤ على تسليم اسلحتهم للاستعمار الفرنسى .

الثورة الجزائرية والقضاء عليها ، وكان هذا الاتفاق فى مقابل تنازل فرنسا لبورقيبة عن حكم تونس[1].

ولما لم ينجح بورقيبه — بالترغيب والاقناع — فى حمل المجاهدين الجزائريين على اتباع سياسته لجأ إلى الفت فى عضد الثورة الجزائرية بالخيانة السافره .

ففى يونيو ١٩٥٨ عقد بورقيبة اتفاق مع فرنسا يضمن مد أنابيب للبترول من الصحراء الجزائرية عبر الأراضى التونسية واعترف فى هذه الاتفاقية ، والثورة الجزائرية على أشدها ، بأن الجزائر هى أرض فرنسية ، وقطعة من فرنسا[2].

وفى أول يناير عام١٩٥٩ وجه الحبيب بورقيبة رسالة تهنأة إلى ديجول بمناسبة عيد رأس السنة يؤكد فيها عزمه علي التعاون مع فرنسا بقيادة ديجول . . . لانهاء الثورة الجزائرية وإقامة رابطة سياسية بين شمال إفريقيا وفرنسا تكون قوة تحول دون انتشار القومية العربية فى المغرب العربي وسداً منيعاً يحفظ لشمال إفريقيا كيانها (المتميز) عن الأمة العربية . .

وتنفيذاً لهذه الخطة أعلن بورقيبة بعد ذلك بأيام قلائل أن تونس سوف تبقى على الحياد فى الحرب القائمة بين فرنسا وثوار الجزائر . . ! ! وأنه لن يسمح للشعب التونسى بأن (يتورط) مع أشقائه الجزائريين فى كفاحهم التحررى . . ! !

---

(١) أبريل ١٩٥٦ (٢) DEPArtement d'outre mêre

فرحات عباس

ثم أخذ بورقيبة يصادر الأسلحة التى ترد للجزائريين من البلاد العربية ويمنع تسليمها لهم الأمر الذى أدى إلى وقوع اشتباكات بين عصابات بورقيبة المسلحة ، وفرق جيش التحرير الوطنى الجزائرى المرابطة على الحدود التونسية والجزائرية[1].

ولم يتورع بورقيبة عن مصادرة المؤن والمساعدات التى ترد إلى اللاجئين الجزائريين فى تونس عن طريق جمعية الهلال الأحمر من البلاد العربية ، وعن طريق الصليب الأحمر من بلاد أوربا وأمريكا .

مشروع ديجول

إن مشروع ديجول لحل مشكلة الجزائر ، والذى أعلنه فى ١٨ سبتمبر ١٩٥٩ لا يخرج عن كونه ترديداً للمقترحات التى نادى بها بورقيبة منذ قيام الثورة الجزائرية مما يقطع بوجود الاتفاق السابق الاشارة إليه بين بورقيبة وفرنسا لتصفية الحرب الجزائرية .

ولذلك لم يكن غريباً أن يتحمس بورقيبة للدفاع عن هذا المشروع والترحيب به ، بقدر ماوجه نقده اللاذع لرد الحكومة

---

(١) فريانه — يوليو ١٩٥٩ — قلعة سنام — أكتوبر ١٩٥٩ عين كرمه اكتوبر ١٩٥٩ .

الجزائرية على المشروع ، فى الوقت الذى أيدت فيه كل حكومات إفريقيا وآسيا ، وقسم كبير من الصحافة الغربية المحايدة ، بيان حكومة الثورة الجزائرية رداً على مشروع ديجول .

ديجول

وكان الحبيب بورقيبة هو الوحيد الذى وجه النقد لبيان الحكومة الجزائرية بنفسه وبلسان وزير خارجيته الصادق المقدم فى خطابه الذى ألقاه فى الأمم المتحدة[1] ، إذ نوه كل منهما بمشروع ديجول واعتبره الحل (الأمثل) للمشكلة الجزائرية ، مع التهجم المستمر على موقف حكومة الثورة الجزائرية التى فشل بورقيبة أن ينصب نفسه وصياً عليها .

وقد تنكر بورقيبه بموقفه هذا لقرارات مؤتمر طنجه المنعقد فى أبريل ١٩٥٨ بين زعماء تونس والجزائر ومراكش ، والذى وضع الأسس للوحدة المغربية المقبلة بعد تحقيق استقلال الجزائر استقلالا كاملا .

ولقد كان ضمن قرارات هذا المؤتمر بالحرف :

تتضامن كل من تونس ومراكش تضامنا كاملا مع الثورة الجزائرية كما يؤيد كل منهما جميع مواقف الثورة وحكومتها من فرنسا وسياستها وما تقدمه من اقتراحات لانهاء المشكلة الجزائرية.

---

(١) دورة سبتمبر ١٩٥٩

ويعد وقوف بورقيبة بجانب ديجول ضد حكومة الثورة الجزائرية أكبر طعنة لمؤتمر طنجة ولقراراته فى خصوص تحرير المغرب العربي ووحدته .

وليس من الصدف البحته أن يكون إعلان بورقيبة تأييده لمشروع ديجول (أول اكتوبر ١٩٥٩) هو نفس اليوم الذى أعلن فيه بن غوريون رئيس وزراء إسرائيل تأييده للمشروع . . ! !

وقد أضفى كل من بورقيبة وبن غوريون على ديجول صفة (البطولة) بسبب هذا المشروع .

(قال بورقيبة ان ديجول لا مثيل له)
ديجول ـ وانت كمان !! ..

(عن مجلة روزاليوسف)

وتأيد اتفاق بورقيبة وبن غوريون عند ما سكت مندوب تونس فى الأمم المتحدة ، ولم ينطق بكلمة واحدة ، عند ما جرى الحديث عن مزاعم إسرائيل فى حق المرور بقناة السويس .. ! !

الرئيس المُقبل

إن تونس اليوم يحكمها دكتاتور ... ومهما حاول بورقيبه ان يستر هذه الحقيقة ، فان العالم العربي كله شاهد عليها .

وقد حاول بورقيبه أن يتذرع بشعبيته لينفى عن نفسه صفة الدكتاتور ، ولكنه يعلم فى قرارة نفسه أنه يزيف إرادة الأمة بالدعاية والاغراء والتهريج ، وإهدار حرياتها باسم الوطنية .

وبورقيبه يعلم أن الجو مكبوت فى تونس . . وأن التونسيون يتحفزون ويتوعدون .

إن المسجونين الذين اعتقلهم بورقيبه خلال العامين الأخيرين بلا تهمة ولا جريمة ، قد أصبح عددهم الآن ٣٥٠٠ شخص أصدر حكمه باعدام ثمانية منهم منذ أيام . .

إن كلهم من العناصر الحية المثقفة ، ومعظمهم من الذين أنهوا دراستهم فى الجامعات والمعاهد فى إقليمى الجمهورية العربية المتحدة .

من بين هؤلاء بعض الأساتذة فى الكليات والمعاهد هناك ، كلهم من العناصر الممتازة .

إن بورقيبه قد عطل خمس جرائد يومية خلال العامين الأخيرين فأصبح مجموع الجرائد التى تصدر هناك جريدتين

فقط .. إحداها تنطق بلسانه . !

لقد كلف بورقيبه فى العام الماضى خزانة تونس ٦٠ مليون فرنك أنفقها فى روما لعمل تمثال له بالحجم الطبيعى .

وهو يبنى الآن مقبرة فخمة له ولعائلته ، بدأ فى إنشائها منذ عام وشق من أجلها طريق ضخم وسط المقابر ، وأزال لاجلها مئات القبور ، وأخرج العظام وكلف الدولة ملايين الفرنكات.

وآخر قرار أصدرته الحكومة التونسية هو منح كل أب يطلق على ابنه اسم (الحبيب) مكافأة قدرها ٢٥ ألف فرنك .!

شىء من التاريخ

إن ما تقدم من تصرفات السيد الحبيب بورقيبه ما هو إلا نتيجة طبيعية لنشأته ، والغرور وحب الظهور الذين يتملكانه .

لقد كان بورقيبه سجينا فى فرنسا أثناء الحرب العالمية الاخيرة حتى دخلت جيوش هتلر وأطلقت سراحه ، وسراح زملائه من العرب المعتقلين .

وكان بورقيبه العربي الوحيد الذى بكى يومئذ على هزيمة دولة كبرى تتزعم الحضارة والمدنية — على حد قوله — هى فرنسا .. ! !

ولعل الدم الفرنسى الذى يجرى فى عروقه هو الذى يدفعه اليوم إلى التنكر للعروبة التى ورثها عن آبائه .

لقد تربى بورقيبه فى بيت عمه وزوجته الفرنسية ، حتى

كادت شخصيته العربية أن يقضى عليها.

وهذا ما دفع بفرنسا إلي أن تقول فى بيانها الرسمى الذى أذاعته بمناسبة الافراج عن السيد الحبيب بورقيبه فى عام ١٩٥٥

(إن فرنسا لا تستطيع أن تنسى أن السيد الحبيب بورقيبه هو زوج لسيدة فرنسية، وأب لأولاد ولدوا وتربوا فى فرنسا)

الزعيم

وفى القاهرة يقيم السيد صالح بن يوسف، الزعيم الحر الذى رفض بريق الحكم وتمسك بحق بلاده.

وصالح بن يوسف لا يشينه أن يوصف من قبل السيد الحبيب بورقيبه بأنه وطنى متطرف، ولكن الذى يشين هو أن لا تنسى فرنسا للحبيب بورقيبه، أنه زوج لسيدة فرنسية وأب لأولاد ولدوا وتربوا فى فرنسا.!

والعرب فى كل مكان يتطلعون — مع التونسيين — إلى صالح بن يوسف باعتباره الامل للعودة بتونس إلى طريق العروبة الناهضة التى تدوس بنعالها كل خارج عليها كما داست نورى السعيد من قبل.

إنها أمانة .. أمانة فى عنق صالح بن يوسف .. وإننا لمنتظرون.

احمد طلعت

الفهرس

الصفحة

إهداء ٣
تمهيد ٥

الفصل الأول

تونس فى التاريخ ٧
العدو الجديد ١٠
الأزمة الاقتصادية ١٣
تونس للبيع ١٦
العرب لا يستسلمون ٢٥
الحكم الفرنسي ٢٩
الحركة الوطنية ٣٦
بورقيبة فى الميدان ٣٩

الفصل الثانى

المعركة الداخلية ٤٨
تحذير للمفاوضين ٥٦
عودة بن يوسف ٦١
فصل بورقيبة ٧٠
القمع والارهاب ٧٥

الصفحة

الثورة اليوسفية ٩٠
بورقيبة فى الحكم ٩٦
الحلول الوسط ١٠٨
البورقيبية ١٢٣
بورقيبة والجزائر ١٢٨
الرئيس المقبل ١٣٣

١٠ قروش

أراضي للبنـاء

فى مكان كالجنة . !

تقدمها لك

شركة الأهرام للمقاولات المعمارية وصناعة الطوب

فى أجمل وأرقى منطقة بالهرم (بجوار مدينة التعاون)

سعر المتر يبدأ من ٤ جنيهات

ادفع ربع الثمن مقدما والباقى علي ٥٠ شهراً بدون فوائد . الشركة الوحيدة التى تقوم بتنفيذ المرافق العامة على حسابها . توصيل المياه . نور مجارى . رصف الشوارع . عاين الأرض على الطبيعة بسيارات الشركة مجانا من فرع الشركة بالهرم أمام ملهى الأوبرج

شركة الأهرام للمقاولات المعمارية

١٩ ميدان السيدة زينب و ٣٧٣ شارع الأهرام أمام الأوبرج

ت ٢٣٤١٤ و ٨٩٦٠١٩ مدير عام : عكاشة نقودى

مجلة مصر الجديدة

تصدر يوم ١٥

من كل شهر

رئيس التحرير

زكريا لطفى جمعه

صالح بن يوسف

زعيم رفض أن يساوم على استقلال بلاده . .

« دار النصر » للطباعة والنشر والاعلان
٨ شارع محمد سعيد « القاهرة »